



جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

أثر ضريبة القيمة المضافة على الأداء المالي للشركات الصناعية
ال فلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين

إعداد

أبرار خالد مصطفى عجولي

إشراف

أ. د. عبد الناصر نور

د. غسان دعاس

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المنازعات الضريبية
بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2022

أثر ضريبة القيمة المضافة على الأداء المالي للشركات الصناعية
ال فلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين

إعداد

أبرار خالد مصطفى عجولي

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 2022/12/11م، وأجيزت:


التوقيع


التوقيع


التوقيع

أ. د. عبد الناصر نور

المشرف الرئيسي

د. غسان دعاس

المشرف الثاني

د. إبراهيم عتيق

الممتحن الخارجي

د. معز ابو عليا

الممتحن الداخلي

الإهداء

إلى أشرف الخلق جميعاً سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ومن سار على دربه واهتدى بهداه واستن بسنته

إلى يوم الدين

إلى من علمتني أن أفك بكل ثبات فوق الأرض... أُمِّي الغالية أدامها الله ورعاها

إلى روح أبي الطاهرة الذي كنت أتمنى أن يكون إلى جانبي خلال فترة إعدادي لهذه الرسالة.

إلى رفيق دربي ونور عيني.... زوجي العزيز بهجت عبدون الغالي

إلى ابني الغالي.... زين

إلى سند حياتي وعزوتي..... إخوتي وأخواتي

إلى عائلتي وعائلة زوجي الأكارم إليهم أهدى هذا النجاح

إلى كل صديق وقريب وقف بجانبني.....

إلى كل من يحبني بصدق وإخلاص.

إليهم جميعاً اهدى رسالتي.

الشكر والتقدير

الحمد والشكر لله رب العالمين أولاً وأخيراً الذي وفقني لما قمت به من جهد متواضع لإتمام هذه الدراسة،
ثم أتوجه بالشكر والتقدير للأساتذة الأفاضل وأخص بالذكر كل من:

الأستاذ الدكتور عبد الناصر نور المحترم

الدكتور غسان دعاس المحترم

الذين خصصا وقتهما الثمين لمتابعة إخراج هذه الدراسة فزادها ثراء وأهمية وعطاءً من خلال خبراتهما
وعلمهما الواسع في مجال تخصصي والذان لم يكلا ولم يملا فشملاني بعطفهما ولطافتهما وسعة صدرهما
فزادا الدراسة قيمة وشمولية.

كما وأتقدم بجزيل الشكر والتقدير للأساتذة الأفاضل في جامعة النجاح الوطنية الذين تكرموا بمتابعتهم
أثناء دراستنا.

وأنتقدم بالشكر الخالص لجميع الإخوة والأصدقاء الذين قدموا لي التسهيلات لإنجاز دراستي.

سائلة المولى عز وجل أن يوفقني في هذه الدراسة وأن يوفق الجميع إلى ما يحب ويرضى.

الإقرار

أنا الموقعة أدناه مقدمة الرسالة التي تحمل عنوان:

أثر ضريبة القيمة المضافة على الأداء المالي للشركات الصناعية الفلستينية المدرجة في بورصة فلسطين

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه
حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أية درجة أو لقب علمي
أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

اسم الطالبية: ابراهيم خالده عطي عجلو

التوقيع: ابراهيم

التاريخ: 11 / 12 / 2022

فهرس المحتويات

ج	الإهداء
د	الشكر والتقدير
هـ	الإقرار
و	فهرس المحتويات
ط	فهرس الجداول
ي	فهرس الأشكال
ك	فهرس الملاحق
ل	الملخص
1	الفصل الأول: سياق الدراسة والإطار النظري
1	مقدمة الدراسة
3	الإطار النظري
3	تعريف ضريبة القيمة المضافة
4	أهداف ضريبة القيمة المضافة
5	مميزات ضريبة القيمة المضافة
7	خصائص ضريبة القيمة المضافة
9	ضريبة القيمة المضافة في فلسطين
10	آلية تسجيل المكلف لدى دوائر ضريبة القيمة المضافة في فلسطين
11	إجراءات ضريبة القيمة المضافة في فلسطين
13	تعريف الأداء المالي
14	أهداف الأداء المالي
15	أهمية الأداء المالي
16	مؤشرات الأداء المالي في الشركات
19	ضريبة القيمة المضافة والأداء المالي للشركات

21	الدراسات السابقة
26	التعقيب على الدراسات السابقة
27	مصطلحات الدراسة
28	مشكلة الدراسة وأسئلتها
30	تطوير فرضيات الدراسة
31	أهداف الدراسة
32	أهمية الدراسة
33	حدود الدراسة
34	الفصل الثاني: منهجية الدراسة
34	مقدمة
34	منهجية الدراسة
35	مجتمع الدراسة
35	عينة الدراسة
36	أداة الدراسة
36	إجراءات الدراسة
37	قياس متغيرات الدراسة
38	نموذج الدراسة
38	المعالجات الإحصائية المستخدمة في الدراسة
39	الفصل الثالث: نتائج الدراسة
39	النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة والفرضيات التابعة لها
52	الفصل الرابع: مناقشة النتائج
52	المقدمة
52	مناقشة النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة وفرضياتها
62	ملخص النتائج
64	التوصيات

66	محددات وقيود الدراسة.....
67	توصيات للأبحاث المستقبلية.....
68	الخاتمة.....
69	المراجع العلمية.....
75	الملاحق.....
b	Abstract

فهرس الجداول

- جدول (1): توزيع الشركات المدرجة في بورصة فلسطين 35
- جدول (2): قياس متغيرات الدراسة 37
- جدول (3): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لبيانات ضريبة القيمة المضافة والأداء المالي للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين 39
- جدول (4): نتائج تحليل الانحدار (Regression) لاختبار أثر ضريبة القيمة المضافة على الأداء المالي للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين 40
- جدول (5): نتائج تحليل الانحدار (Regression) لاختبار أثر ضريبة القيمة المضافة على المبيعات على العائد على الأصول للشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين 41
- جدول (6): نتائج تحليل الانحدار (Regression) لاختبار أثر ضريبة القيمة المضافة على المبيعات على العائد على الأسهم للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين 43
- جدول (7): نتائج تحليل الانحدار (Regression) لاختبار أثر ضريبة القيمة المضافة على المبيعات على العائد على حقوق الملكية للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين 44
- جدول (8): نتائج تحليل الانحدار (Regression) لاختبار أثر ضريبة القيمة المضافة على المشتريات على العائد على الأصول للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين 45
- جدول (9): نتائج تحليل الانحدار (Regression) لاختبار أثر ضريبة القيمة المضافة على المشتريات على العائد على الأسهم للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين 47
- جدول (10): نتائج تحليل الانحدار (Regression) لاختبار أثر ضريبة القيمة المضافة على المشتريات على العائد على حقوق الملكية للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين 48
- جدول (11): نتائج تحليل الانحدار (Regression) لاختبار أثر ضريبة القيمة المضافة على الأصول على العائد على الأصول للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين 81
- جدول (12): نتائج تحليل الانحدار (Regression) لاختبار أثر ضريبة القيمة المضافة على الأصول على العائد على الأسهم للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين 81
- جدول (13): نتائج تحليل الانحدار (Regression) لاختبار أثر ضريبة القيمة المضافة على حقوق الملكية على العائد على الأسهم للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين 81

فهرس الأشكال

شكل (1): نموذج الدراسة 38

فهرس الملاحق

ملحق (أ): بيانات الشركات 75

ملحق (ب): الجداول 81

أثر ضريبة القيمة المضافة على الأداء المالي للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين

إعداد

أبرار خالد مصطفى عجولي

إشراف

أ. د. عبد الناصر نور

د. غسان دعاس

المخلص

هدفت الدراسة التعرف على أثر ضريبة القيمة المضافة على الأداء المالي للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، ولكي يتم تحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على المنهج الوصفي الكمي، الذي اعتمد على جمع البيانات من القوائم المالية لتلك الشركات. وتكون مجتمع الدراسة من الشركات المدرجة في بورصة فلسطين وقد بلغ عددها (49) شركة، اختيرت منها عينة شملت الشركات الصناعية الفلسطينية للسنوات (2010-2020)، وقد بلغ عددها (13) شركة، واستخدم برنامج (Eviews) الإحصائي لتحليل أسئلة وفرضيات الدراسة.

وكان من أهم نتائج الدراسة: وجود أثر معنوي لضريبة القيمة المضافة على الأداء المالي للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين وكانت علاقة طردية ايجابية، بمعنى أنه كلما ازداد أثر ضريبة القيمة المضافة ارتفع الأداء المالي لها، من جهة أخرى بينت النتائج وجود أثر لضريبة القيمة المضافة على المبيعات على العائد على الأسهم لتلك الشركات حيث كانت العلاقة عكسية ضعيفة، بمعنى كلما ازداد أثر ضريبة القيمة المضافة قل العائد على الأسهم بصورة طفيفة للشركات موضوع الدراسة.

ومن أهم توصيات الدراسة: إجراء دراسات تجريبية لاختبار تأثير المعدل الواحد والمعدلات المختلفة لضريبة القيمة المضافة على المبيعات وتأثير الحصيلة الضريبية على العائد على الأصول الذي يشجع

المستثمرين الفلسطينيين على اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة في أصول الشركات والتي تساهم في تحسين أدائها المالي، وأهمية زيادة الوعي الضريبي لدى المستثمرين الفلسطينيين بواجباتهم الضريبية لزيادة الحصيلة من ضريبة القيمة المضافة على المبيعات بشتى الوسائل المسموعة والمرئية والمقروءة، مما يؤثر على استثماراتهم بأسهم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين باعتباره يزيد العائد على الأسهم مما يؤثر على أداء الشركة فيها من خلال تحسين أدائها المالي.

الكلمات المفتاحية: ضريبة القيمة المضافة، الأداء المالي، العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، العائد على الأسهم، الشركات الصناعية.

الفصل الأول

سياق الدراسة والإطار النظري

مقدمة الدراسة

تعد الضرائب بجميع تصنيفاتها إحد مصادر الحصول على الإيرادات العامة لخزينة الدولة من المكلفين، وتعتبر الضرائب غير المباشرة ذو ميزات متعددة، والتي تعد الضريبة على القيمة المضافة من أهمها، باعتبارها من مصادر الإيرادات الضريبية الهامة، كونها تشكل نسبة كبيرة من الإيرادات العامة لخزينة الدولة، باعتبارها ضريبة تمتاز بحصيلتها الوفيرة. وقد تم اعتمادها كضريبة رئيسة في بعض الدول المجاورة كالأردن ومصر، حيث تم استبدالها بضرائب غير مباشرة عديدة، مثل ضريبة المبيعات، والرسوم على الإنتاج، وتشتمل الإيرادات الضريبية على أهم الموارد المالية المستخدمة في تمويل النفقات العامة للحكومات، لذا تحظى ضريبة القيمة المضافة باهتمام كبير على كافة المستويات في الدولة، والباحثين والمهتمين (بطران، 2018).

وتعتبر الضريبة على القيمة المضافة، من أنواع الضرائب غير المباشرة، وهي ترتبط وتمس الاستهلاك، وتساهم في تقليصه، وبالتالي تؤثر على عمليات الادخار، وترفع نسبته لأنها تجعل المكلف يقطع جزءاً من دخله وموارده للمساهمة في الادخار الذي يتجنب الضريبة عليه، وبسبب عدم مرونتها عند انتشار الكساد الاقتصادي، ينتج عنها آثاراً سلبية، تنعكس على المكلفين من ذوي الدخل القليلة، وهم من يشكلون نسب عالية من قطاعات السكان في الدولة، كما ينعكس أثره على قطاعات الأعمال بمختلف فئاتها من منتجين ومصنعين، كما تؤثر على الحالة الاقتصادية بشكل عام، ويرجع السبب إلى أن هذه الضريبة نوع من أنواع الضريبة المفروضة على الاستهلاك، وبالتالي يجب عدم إخضاع المنتجات والخدمات، الخاضعة لهذه الضريبة لأي نوع من أنواع ضرائب الاستهلاك، باختلاف مسمياتها ومنها ضريبة الجمارك (منازع، 2017).

لذلك أصبحت الضريبة على القيمة المضافة، من أهم المواضيع التي يجب الاهتمام بمضامينها وتفصيلاتها، لأنها تعتبر أحد المصادر التي يتم تمويل خزينة واقتصاد الدولة من خلال الاعتماد عليها، على اعتبار أنها تشمل تغطية كافة متطلبات توفير المشروعات العامة التي تهتم المواطنين وتسعى لخدمتهم، وتشكل مساهمة ضريبة القيمة المضافة من إجمالي الإيرادات العامة للعديد من الدول أكثر من 50% (السيد وسليمان، 2018)، عند مقارنتها بجميع مصادر التمويل للإيرادات العامة للدولة بمجملها، وتعد ضريبة القيمة المضافة أهم مصدر أساسي لتمويل النفقات العامة للدولة، وبالتالي تعمل على تخطيط وصياغة السياسات المالية لها (السيد وسليمان، 2018).

ويمثل الأداء المالي أحد أهم الأسس التي يبنى عليها تحديد نجاح أو فشل الشركات في خططها واتخاذ قراراتها الاستثمارية، حيث برزت المؤشرات المالية التي تقيس مستويات تحقيق الأهداف وأهمها نسب السيولة ونسب المديونية، ونسب الربحية، ونسب كفاءة النشاط، ونسب السوق وهي ما باعتبارها من المقاييس المحاسبية، ثم تم العمل على تطوير مقاييس لتقييم الأداء المالي للشركات بناءً على السوق حديثاً، ومن ضمنها القيمة السوقية المضافة والقيمة الاقتصادية المضافة، التي تحدد أداء الشركات المالي (آل زلفة، 2020).

كما وتهتم جميع الشركات بتحسين الأداء المالي، من خلال تحديد الكفاءات المالية التي تقيس قيمة الشركة ومعرفة أوجه التطور في الأداء المالي من خلال الاعتماد على مؤشرات المالية، ويعتبر عرض لكافة الإنجاز بالاعتماد على معايير وطبيعة سير العمل، فهو يعد وسيلة تعمل على تزويد إدارة الشركة بالتغذية العكسية التي تتعلق بنتائج العمل، والذي تعد دليلاً واضحاً لصياغة استراتيجياتها والنهوض بمستوى أدائها المالي، وبالتالي تعبر عن كيفية استخدام الشركة لجميع الموارد البشرية، والموارد المالية بطرق فعالة تحقق الهدف منها، ومن أهم مؤشرات السيولة والربحية (حمادة، 2020).

فالأداء المالي يعبر عن تحقيق الأهداف الهامة الضرورية، حيث تعمل جميع الشركات باختلاف أنشطتها وأعمالها، إلى تحقيقها، بالاعتماد على آليات الرقابة المناسبة، حيث يوجد دور لضريبة القيمة المضافة، والضرائب الأخرى بكافة أنواعها، في معرفة ملامح أداء الشركات في العمل لتحسين أدائها المالي وتحقيق الأرباح، ويتحقق ذلك من خلال تقديمها لجميع المعلومات المالية المعبرة عن وضعها في مجال عملها من خلال عرض قوائمها المالية التي يتم تدقيقها بشكل مستمر للتأكد من ذلك، وهي تمثل الدور الفعال في الوصول إلى المخاطر التي تتعرض الشركات لها والتي ترتبط بنشاطها، مما يساهم في تشكيل ضمانات مهمة تعبر عن حسن أدائها المالي (حامد، 2017).

وفي هذه الدراسة، ومن منطلق أهمية ضريبة القيمة المضافة، والأداء المالي للشركات، فسوف تبحث في دور ضريبة القيمة المضافة على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة الصناعية الفلسطينية، حيث أنه من الممكن لهذا النوع من الضريبة أن يكون لها دور فعال في تحسين وضبط الأداء المالي، والتي يتم فحصها من خلال المؤشرات التي تعكسها المعلومات المنشورة ضمن قوائمها المالية المعبرة عن مستوى أدائها المالي.

الإطار النظري

تعريف ضريبة القيمة المضافة

تعرف ضريبة القيمة المضافة بأنها ضريبة من تصنيفات الضرائب غير المباشرة، وهي تتميز بتحصيلها من المكلفين بسهولة، دون وجود ردود أفعال من قبل المكلفين، وبالتالي لا يتوفر مواجهة مباشرة بين المكلفين بها وبين أجهزة الحكومة التي تجبئها في الدولة، وتفرض هذه الضريبة على أساس كل خطوة من مراحل الإنتاج، أو مراحل المبيعات، أو التوزيع، أو الاستهلاك النهائي، باعتبارها مفروضة على الانفاق على المنتجات والخدمات، وتسمى هذه الضريبة بضريبة القيمة المضافة، باعتبار

فرضها على إجمالي قيمة المبيعات مخصوماً منها إجمالي المشتريات لنفس الفترات أي تعبر عن القيمة المضافة (بطران، 2018).

كما إن ضريبة القيمة المضافة تفرض على المنتجات كنسبة معينة، وتنتقل من خلال قنوات محددة بحيث تحمل تلك الضريبة على المنتج، والذي يقوم بتحميلها بقيمة أعلى على تاجر الجملة، ويتم تسديد الفروقات لخزينة الحكومة، ويعمل تاجر الجملة على تحميل هذه الضريبة للتاجر الذي يشتري منه، وهكذا حتى تنتهي إلى المستهلك النهائي، مع العلم أنه يوجد إعفاءات من هذه الضريبة لبعض قطاعات المستهلكين (النجار، 2017).

ويتضح أن تعريف ضريبة القيمة المضافة يعبر عن أنها مبلغ إجباري يفرض على عمليات الإنتاج، وتتمثل قيمتها من خلال الزيادة على قيمة الإنتاج في مرحلته، وهي ضريبة تفرض على ما قد تساهم به الشركة في العملية الإنتاجية حتى تستقر على المستهلك النهائي، وتسدد الفروقات في مرحلة تحميل الضريبة من المنتج للتجار لخزينة الدولة.

أهداف ضريبة القيمة المضافة

يوجد لهذه الضريبة عدة أهداف تعمل على تحقيقها من خلال جبايتها وهي (جويده، 2022):

1. تحقيق الأهداف الاقتصادية: زيادة حركة النشاط الاقتصادي برفع معدل الادخار، وخفض حجمه، باعتبارها من الضرائب المفروضة على الاستهلاك.
2. تحقيق الأهداف المالية: العمل على رسم السياسات المالية للحكومة باعتبار هذه الضريبة من أهم أنواع الضرائب غير المباشرة، فهي تحقق 50% من الإيرادات العامة الضريبية المحلية، وتشكل 30%-40% من الإيرادات العامة لخزينة الحكومة.
3. تحقيق الأهداف الاجتماعية: إعادة توزيع الثروة في المجتمع، بين سكان الدولة، واستخدام هذه الضريبة كوسيلة للعمل على محاربة السلع غير المرغوب بها، مثل الخمور، والسجائر.

4. تحقيق الأهداف الاستثمارية: تشجع تلك الضريبة الاستثمار في عدة مجالات من خلال الاستفادة من قانون تشجيع الاستثمار ومن جميع أنواع الإعفاءات الضريبية الممنوحة.
5. إحلال الواردات والصناعات الوطنية للحكومة، فتعمل هذه الضريبة على إعفاء الصادرات منها، والعمل على فرضها على الواردات التي ترتفع تكاليفها، وتعمل بذلك على زيادة قدرة المنتجات المحلية، على منافسة المنتجات المستوردة.
6. تحقيق أهداف الحكومة التنموية: تمنح خزينة الحكومة حصيلة وفيرة باعتبارها مصدر منتظم لجباية الإيرادات، التي تعمل على مواجهة المتطلبات اللازمة لتغطية أعباء الحكومة، وتحقيق أهداف المجتمع المحلي التي تساهم في تطوير جميع القطاعات الاقتصادية المختلفة فيه، وتحقيق التنمية الاقتصادية التي يتطلبها المجتمع (حسنين، 2021).

وترى الباحثة أن من أهداف ضريبة القيمة المضافة هي دفع نسبة محددة على كافة الصفقات التجارية التي تتضمن مبيعات أو مشتريات، والتي تتناسب مع قيمة الصفقات وتدفع في وقت معين ليتم تقاصها عبر ما هو منصوص عليه في القانون.

مميزات ضريبة القيمة المضافة

ضريبة القيمة المضافة تتصف بالمميزات التالية:

1. تعتبر هذه الضريبة عامة، تخضع لها جميع المنتجات، والخدمات التي يتم تداولها بيعاً وشراءً، بكافة تصنيفاتها.
2. تعتبر تلك الضريبة غير مباشرة، وهي يتم جبايتها بشكل غير مباشرة من القنوات التي تمر خلالها المنتجات بمراحلها من شركات عاملة في هذا المجال، والتي تتضمن تبادل الأموال والمنتجات والخدمات في جميع مراحل عمليات التصنيع وعمليات التوزيع وعمليات الاستهلاك، وتعمل هذه

الشركات على تحميلها للمستهلك النهائي من خلال إضافتها لسعر المنتج أو الخدمة المقدمة (الشافعي، 2017).

3. تعتبر هذه الضريبة حيادية، تتعلق بجميع العمليات الإنتاجية والاقتصادية في الاقتصاد المحلي، وتتبع بنسبة محددة لا تختلف، مما يجعلها تؤثر إيجابياً على هيكل أسعار المنتجات والخدمات، ولا تتعارض مع أنشطة المنافسة داخل الاقتصاد المحلي، وبالتالي يقل تسببها للتشوهات الاقتصادية، وعند فرض هذه الضريبة على جميع المنتجات، سواء المحلية أو المستوردة، يتم إعفاء المنتجات التي يتم تصديرها كالمنتجات الصناعية، وبذلك يؤمن لها حيادية تامة، من خلال عمليات التبادل التجاري الخارجي والداخلي، واتباع مبدأ الحسم، وتحديد تراكم العبء الضريبي عند تعدد مراحل الإنتاج وتوزيعها (جويده، 2022).

ويكون أساس ضريبة القيمة المضافة، هو القيمة التي يمكن إضافتها لقيمة المنتج بعد كل مرحلة من مراحل العملية الإنتاجية وعمليات البيع، وتفرض هذه الضريبة على جميع أنواع المنتجات أو الخدمات النهائية المنتجة والمباعة، وإضافة لذلك تشمل المنتجات الرأسمالية، ويتم استخدام نماذج شهرية يتم تعبئتها لتحقيق تحصيل تلك الضريبة، وتسمى هذه النماذج الكشف الدوري الذي يشمل كل مبيعات ومشتريات الشركة، والفرق بينهما، ومقدار الضريبة التي تفرض عليها، ومن ثم توريدها لخزينة الحكومة، ومن الناحية العملية تفرض على إجمالي الربح لكل مرحلة من مراحل الإنتاج أو التوزيع (بطران، 2018).

ومن مزايا هذه الضريبة أنها تجعل التاجر يرفع سعر جميع المنتجات التي يقوم بإنتاجها وبيعها بمقدار قيمة الضريبة، وتكون نسبتها مثبتة ومحددة، وتعتبر بأنها ضريبة مبيعات، ولكنها متعددة مراحل الفرض، ويتم جبايتها بعد تحديدها في كل مرحلة من مراحل عمليات الإنتاج والتوزيع، يدفعها المستخدم النهائي، حتى لو لم تنتهي عمليات الإنتاج لهذه المنتجات أو توزيعها، كما يتم تقاص قيمة الضريبة المضافة من المرحلة التي تسبق عملياتها. وتتميز هذه الضريبة بغزارة الإنتاجية، وهدفها الرئيس تمويل

خزانة الحكومة، بغض النظر عن جميع الاعتبارات سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية (بطه، 2018).

وعندما تكون مقدار ضريبة القيمة المضافة صفرًا، تسمى التسعير بالمعدل الصفري، فالخصم المدفوع على مدخلات الإنتاج يحقق للشركات إمكانية استرداد مبالغ الضريبة التي يتم دفعها بكامل قيمتها على المدخلات المستخدمة في العمليات الإنتاجية، وفي حالة تطبيق هذه الضريبة والتي تفرض فقط على الاستهلاك المحلي، يتم فرض معدل صفري للضريبة على الصادرات، وتصبح الصادرات غير محملة بها، ويسمى هذا مبدأ الوجهة، المطبقة في كافة الدول ومن خلال ذلك يتم تحديد الضريبة على المنتجات أو الخدمات، على أساس معدل الضريبة التي يتم تحصيلها في بلد الاختصاص من خلال عمليات البيع النهائي فيها وتحقيقها للإيرادات البيعية، ويقابل مبدأ الوجهة توفر مبدأ المنشأ في فرض الضريبة، والتي من خلالها يتم دفع مبالغ الضريبة للدول المنتجة للمنتجات، ويطبق عليها نسبة الضريبة المطبقة في تلك الدولة (علي، 2016).

وترى الباحثة أن من مزايا هذه الضريبة أنها تعد ضريبة تفرض على عمليات الاستهلاك للمنتجات، ويتم تجزئتها وفق مراحل تداول المنتجات، وتزداد حصيلتها لخزينة الحكومة والتي تستغلها في تحقيق رفاهية المجتمع من خلال توفير كافة متطلبات المرافق العامة وغيرها.

خصائص ضريبة القيمة المضافة

توجد خصائص متنوعة لتطبيق ضريبة القيمة المضافة ومن أهمها:

1. تعد هذه الضريبة دورية التحصيل: يقوم المكلف بتوريد المبالغ الضريبية المستحقة عليه لصالح خزينة الحكومة بشكل دوري، باعتبار أنها من الموارد المتجددة التي تعتمد عليها الحكومة في انفاقها على المرافق العامة التي يستفيد منها جميع المواطنين، بخلاف الضرائب المباشرة التي يقوم المكلف بتوريدها لخزينة الحكومة، كما أن توريد هذه الضريبة في فترات متقاربة من شهر إلى

ثلاثة شهور، حسب طبيعة المنتجات أو الخدمات، تخفض من تراكم أعبائها على المكلفين، ويحارب التهرب الضريبي ويحد منه (السيد والسليمان، 2018).

2. ضريبة تطبق مبدأ الخصم من خلال التقاص: وهذا ما يعبر عن جوهرها، وطبق مبدأ الخصم في فرنسا بداية، في خمسينيات القرن وقد شكل اتجاهات حديثة من خلال القضاء على العيوب المتمثلة في مواجهة تذبذب الأداء الاقتصادي (بطران، 2018).

3. ضريبة عينية: فهي ضريبة تتعلق بالمنتجات أو الخدمات التي تعتبر المادة الخاضعة للضريبة، وإن الضريبة كإيراد هو المتحقق من خلال هذه الضريبة باختلاف من تقع عليه عبء تحصيلها وتوريدها لخزينة الدولة، وهي تعمل على تحقيق المساواة بين المنتجات المحلية والمنتجات المستوردة، وهي باختلاف الضرائب الشخصية التي تعد من الضرائب المباشرة التي يدفعها المكلف، من خلال مراعاة المقدرة التكلفة له، وإن اعتبارها عينية يدل على الموضوع وهو المستهلك النهائي لا على محل التكلفة وهو المنتج أو الخدمة (الشافعي، 2017).

4. ضريبة ذات إجراءات سهلة وميسرة: ومن خلال تحقق ذلك يجعل التعامل بين المكلفين والإدارة الضريبية سهلاً، ومن أهم هذه الإجراءات السهلة واليسيرة، أن هذه الضريبة تفرض بنسبة معينة من سعر المنتج، أو بمبلغ ثابت على الوحدة من المنتجات (حسنين، 2021).

5. ضريبة ذات رقابة ذاتية: من خلال أحكام الرقابة على مجريات العمليات الضريبية، ومراحلها المختلفة بدءاً من العمليات الإنتاجية وصولاً إلى التوزيع، وتتضمن كل مرحلة منها عمليات رقابية لكل مرحلة على الأخرى، مما يحد من قدرة المكلف على التهرب الضريبي، فلا يمكن للمكلف الإفلات من جميع مراحل فرضها (علي، 2016).

وترى الباحثة أن من خصائص ضريبة القيمة المضافة أنها تفرض على قيمة السلعة أو الخدمة دون النظر لنوعها أو مواصفاتها وكمياتها، وتفرض بنسبة من قيمة السلع والخدمات، ويتم توريدها للدائرة لأغراض التقاص.

ضريبة القيمة المضافة في فلسطين

قامت إسرائيل بموجب القانون التنفيذي رقم 31 لعام 1976، باستحداث ضريبة جديدة، في شهر آب سنة 1976م، وقد سميت بضريبة القيمة المضافة، التي تتعلق بالرسوم والمكوس، وقد تم فرضها تحت اسم نظام الرسوم على المنتجات المحلية، وقد تم تطبيقها في إسرائيل ومنطقة القدس، وفي الضفة الغربية، وفي قطاع غزة (الشيخ علي، 2016).

وقد تضمنت المادة (6) من بروتوكول باريس الاقتصادي الفلسطيني التي تم توقيعها في باريس بتاريخ 1994/5/29م، الأساس القانوني لفرض ضريبة القيمة المضافة وتطبيقها في فلسطين، وعند استلام الحكومة الفلسطينية، إدارة الضريبة عام 1995م، تم دعوة جميع المكلفين الفلسطينيين لبدء التسجيل بشكل رسمي، لدى دوائر ضريبة القيمة المضافة، إضافة لتسوية جميع الملفات الضريبية العالقة في فترة الانتفاضة، لدى الإدارة الضريبية، وقد منحت خصماً بقيمة 35% لدافع الضريبة التي استحققت، ثم أخذت قيمة الخصم بالتناقص إلى 20% ثم 15% ثم 10% (بطة، 2018).

وطبقت هذه الضريبة في فلسطين بنسبة 8%، ثم ارتفعت تدريجياً حتى وصلت نسبة 17%، وعندما قامت اتفاقية باريس بتنظيمها، بين إسرائيل والفلسطينيين، فقد نصت على تطبيق هذه الضريبة لدى الجانب الفلسطيني بنسبة لا تقل عن 14.5% ولا تزيد عن 18% مع إعطاء هامش يزيد أو ينقص عن 2 للفرق بين قيمة ضريبة القيمة المضافة في فلسطين وبين تطبيقها في إسرائيل (الشيخ علي، 2016).

وترى الباحثة أن فاتورة المقاصة في فلسطين، تعمل على تحديد هذه الضريبة، التي تستحق على المكلفين من خلال طرح ضريبة القيمة المضافة التي يتم دفعها على المشتريات من قيمة ضريبة القيمة المضافة التي تستحق على المبيعات، وهذا يتطلب العمل على فصل ثمن المنتج أو الخدمة وضريبة القيمة المضافة التي يتم دفعها.

آلية تسجيل المكلف لدى دوائر ضريبة القيمة المضافة في فلسطين

يوجد عدة آليات لتسجيل المكلف في دائرة ضريبة القيمة المضافة في فلسطين وهي (غنيم، 2018):

1. يقوم المكلف شخصياً أو من يكلف بالإجابة عنه بالحصول على نموذج المعلومات الخاصة بالمكلف من الدائرة الضريبية المختصة بضريبة القيمة المضافة.
2. يقوم المكلف أو من يمثله بتعبئة النموذج الخاص بتسجيله في دائرة ضريبة القيمة المضافة وفق الأصول، ويتم التأكد من دقة المعلومات المعبئة في هذا النموذج.
3. يقدم النموذج بعد تعبئته إلى دائرة ضريبة القيمة المضافة، ويقوم المكلف أو من ينوب عنه بالتوقيع والتسجيل بموجب تفويض خطي، ويجوز أن يوقع النموذج من المكلف مسبقاً.

ومن البيانات التي يجب تعبئتها في النموذج الضريبي الخاص بضريبة القيمة المضافة ما يلي (حامد، 2017):

1. الاسم التجاري ونوع نشاط العمل، ورقم البطاقة الشخصية، ورقم الهاتف والعنوان كاملاً.
2. تعبئة تصنيف المكلف، أو تصنيف الملف الضريبي، وتحديد مكان العمل سواء ملك أم إيجار، وتحديد مبلغ الإيجار والافصاح عن توفر مخازن إضافية، أو توفر سيارات تستخدم للعمل وحصر عددها وأنواعها.
3. تعبئة مقدار مبيعات المكلف المحلية أو المصدرة لإسرائيل أو الخارج، وكذلك تعبئة مقدار المشتريات، وإثبات قيمة المصاريف التشغيلية في حال توفرها، وعدد العمال، والنظام المحاسبي المستخدم سواء نظام يدوي أو محوسب، ويتم تعبئة اسم المحاسب.

ويتم توقيع المكلف أو المفوض بالتوقيع عنه في نهاية النموذج، ويتضمن إقراره بصحة ودقة البيانات المعبئة، وتوفير تعهد بإبلاغ الدائرة الضريبية عن أي تغيير في تلك المعلومات، وبعدها يوقع المكلف على نموذج تعهد يلتزم به المكلف (النجار، 2017).

وترى الباحثة أن المشتغل المرخص يعد مسجلاً لدى دائرة ضريبة القيمة المضافة بعد ذهابه للدائرة وتسجيله فيها، وبالتالي لا يستطيع إصدار مستندات داخلية أو خارجية، أو نماذج خاصة بعمل الشركة دون تسجيله لدى الدائرة، ويجوز للمشتغل الصغير القيام بإجراء تغييرات خاصة بمحل عمله أو نشاطاته، وكذلك إدخال شركاء أو إخراج شركاء.

إجراءات ضريبة القيمة المضافة في فلسطين

يوجد عدة إجراءات لضريبة القيمة المضافة في فلسطين ومن أهمها وجود الكشف الدوري وهو يمثل خلاصة نتيجة عمل المكلفين والتي تشكل الإيرادات أو المصروفات خلال شهر محدد، وتحديد نتيجة أعمال هذا الشهر، ويكون الكشف الدوري والذي يمثل النموذج المعتمد، في الدوائر الضريبية، ويحتوي على اسم المشغل كاملاً، وعنوانه السكني، ورقم الملف الضريبي الخاص به، والفترة التي تحدد الدورة المالية وهي شهر، فيقوم المكلف خلال شهر بتسجيل مبيعاته ومشترياته الضريبية، وحسب المادة 76 فقرة (ط) يقوم المكلف بتقديم الكشف الدوري للدائرة الضريبية خلال (15) يوماً من الشهر الذي يليه، ويتكون الكشف من عدة خانات خاصة بمبلغ الصفقات الضريبية، ومقدار مبلغ الضريبة التي تستقر على هذه الصفقات، ومبلغ الضريبة الصفرية، كما يتوفر خانات أخرى تخصص لتعبئة مقدار ضريبة المدخلات المتغيرة، وخانات أخرى لتعبئة مقدار ضريبة المدخلات الثابتة، إضافة لتخصيص خانة يتم ملء نتيجة العمليات والتي تتضمن عمليات الدفع أو الإرجاع، وفي نهاية الكشف يكتب اسم المشتغل المرخص، ويتم وضع ختمه وتوقيعه الخاص، مع ضرورة إرفاق كافة المعززات القانونية والتي تتضمن جميع الفواتير الخاصة بالمبيعات أو المشتريات (غنيم، 2018).

وحسب المادة 79 فقرة (أ) من القانون المنظم لضريبة القيمة المضافة، الذي يتعلق بالكشف الدوري والذي يقوم المكلف بدفعه عن طريق البنك، لا يتم إرفاق معززاته القانونية، والتي تبين نتائج الأرقام

المثبتة خلال الكشف الدوري، مثل الفواتير الخاصة بعمليات البيع أو الشراء، إلا عند قيام الدوائر الضريبية بفحص ملف المكلف بالكامل وذلك على النحو الآتي (علي، 2016):

1. كشف دوري للدفع: يلخص هذا الكشف بشكل شهري نتيجة عمل المشتغل، ويكون هذا الكشف للدفع، بحيث تكون حصيلة مبيعات المكلف مرتفعة عن حصيلة مشترياته لهذا الشهر، ويتم التعامل مع هذا الكشف من خلال دفع الكشف الدوري عن طريق البنك، ويقوم البنك بتوقيع الكشف وختمه، أو يتم تقديم هذا الكشف للدائرة الضريبية فقط، ويتم ختمه من قبل الموظف المختص فيها، ومن خلالها يتم خصم المبلغ المدفوع من الرصيد المدور من خلال الشهور السابقة والتي تشكل الإرجاع، دون الحاجة إلى معززات قانونية.

2. كشف دوري صفري: يقدم الكشف الدوري الصفري في الدائرة الضريبية الخاصة بضريبة القيمة المضافة فقط، كنتيجة حتمية لإثبات عدم قيام المكلف بممارسة أي نشاط خلال الشهر المحدد، ولم يحقق أي إيراد خلال هذه الفترة من خلال الموظف المختص.

3. كشف دوري للإرجاع: يبين كشف الإرجاع الدوري، جميع نشاطات المكلف، ويقدم هذا الكشف للدائرة الضريبية من خلال الموظف المختص، ويبين جميع مشتريات المكلف الشهرية، مع إرفاق معززاتها القانونية ويمكن احتواء الكشف على مشتريات المكلف سواء المتغيرة أو الثابتة، مثل الأصول ولا يحتوي على إيرادات محققة، ويمكن أيضاً أن يشمل إيرادات محققة بحجم أقل من المشتريات، والتي تدرج خلال الكشف الدوري، ويكون لون الكشف الدوري للإرجاع زهري، بينما الكشوفات السابقة فتحمل اللون الأخضر، وهذه الكشوفات جميعها تتكون من نسختين، نسخة للدائرة الضريبية، ونسخة للمكلف يحتفظ بها بعد ختمها، وتوقيع الموظف الضريبي، أو موظف البنك عليها.

4. كشف مكمل: الكشف الذي يدرج ضمنه جميع المعطيات، والتي كان يجب إدراجها في الكشف الدوري المخصص لها، وتتضمن المبالغ التي تعبر عن زيادة حجم الإيرادات أو المشتريات لهذا الشهر، ويتضمن الكشف نسختين، ويحمل اللون الأخضر (بطه، 2018).

5. الكشف البديل: الكشف الذي يجري من خلاله تعديل المشتريات أو المبيعات ويقدم عن طريق الدائرة الضريبية أو من خلال دفعه في البنك، ويتضمن هذا الكشف سبب التعديل من خلال إرفاق المعززات القانونية، ويشترط توقيع الموظف المختص عليه، أو مدير الدائرة الضريبية، وذلك بعد فحص المعززات التي تؤيد التعديلات، ويتكون من نسختين ويحمل اللون الأبيض، ويتم ختم الكشف وإعطاء المكلف النسخة الثانية (العامري، 2019).

وترى الباحثة أنه يجب إصدار الفاتورة الخاصة بضريبة القيمة المضافة والخاصة بالمبيعات أو المشتريات خلال أربعة عشر يوماً من تاريخ تحرير الإرسالية، أما بالنسبة للخدمات فيجب إصدار الفاتورة الضريبية خلال سبعة أيام.

تعريف الأداء المالي

يعرف الأداء المالي بأنه يعبر عن قدرة الشركة على القيام بتحقيق إنجاز أهدافها المالية، بصفتها أهم القواعد التي تقدم الدعم لمختلف الأعمال التي تقوم بها الشركة، ويعبر عن الأداء المالي للشركة بتوفر مؤشرات مالية تدل على نجاح أو فشل الشركات، وأهمها الربحية والسيولة والمديونية والنشاط والسوق، وتم ربط الأداء المالي بما يتحقق من أرباح وعوائد مادية للشركة، عرضها بصورة مفصلة في التقارير المالية للشركات، وتعتمد بذلك على عرض الإيرادات والمصروفات ثم الربح أو الخسارة (الفار، 2018).

ويعرف (محمود الخطيب، 2010) الأداء المالي بصته أداة تستخدم لتحديد الوضع المالي الذي تتصف به الشركات في فترة زمنية معينة، كما يتم رصد بعض الجوانب التي تؤثر على أداء أسهمها في السوق

خلال فترة معينة، كما يعرف بأنه يمثل قدرة الشركات على قيامها بالاستغلال الأمثل للموارد المتاحة بشقيها ذات الأجل الطويل والقصير بهدف تكوين ثروة، ويعبر الأداء المالي عن نتائج تعظيم مخرجات العمل التي تعتمد على تحسين الربحية وبالاعتماد على تخفيض التكاليف وزيادة الإيرادات بصفة مستمرة للعمل على تحقيق مستوى الأداء المالي المرتفع (كانش، 2014، ص5).

وترى الباحثة أن الأداء المالي يتيح يزود الشركة بنتائج تتعلق بفرص استثمارية لعمل الشركات تساعد في تلبية احتياجات المستثمرين وتحقيق أهدافهم، حيث أنها تقيس أداء الشركة باعتباره يحسن الاستقرار ويزيد الثبات، ويوجه الشركات نحو أفضل وأدق مسار.

أهداف الأداء المالي

الأداء المالي ما يتم تحقيقه من أهداف للشركات تتلخص بتوفر عائدات تتعلق باتباع الشركة للسياسات والقيام بالعمليات التي ترتبط وتتعلق بالإطار المالي في فترة زمنية معينة، ومن خلال مقارنتها بأداء شركات أخرى مشابهة، ويهدف الأداء المالي للشركات لتحقيق أهداف متنوعة منها (حامد، 2017):

1. يكشف الأداء المالي عن مواضع الضعف والهدر في أداء الشركات من خلال توفر تحليل كامل لعناصرها والتعرف على أسبابها وصولاً على وضع كافة الحلول المرتبطة بها.
2. يتم ربط كل قسم من اقسام الشركة بالمسؤوليات التي تتعلق بالأقسام التي تعاني من ضعف من خلال الاعتماد على قياس مستوى إنتاج كل قسم.
3. مقارنة مستوى الانجاز للشركة في كل قسم من اقسامها مع مستوى الأهداف الواردة في خططها.
4. تحديد مدى كفاءة استخدام الموارد المادية والمالية المتاحة بطرق يزيد من كفاءة وترشيد الاستخدام التي تعمل على تحقيق عوائد عالية في ظل انخفاض التكاليف (الرواد، 2016).

وترى الباحثة أن الأداء المالي يهدف إلى تسهيل تحقيق الهدف من الاستخدام الأمثل للموارد المالية والبشرية بما يحقق هدف عمل الشركة ويتم الوصول إلى تلك النتائج من خلال تقييم الأداء المالي لكل شركة ومقارنتها.

أهمية الأداء المالي

إن أهمية الأداء المالي تسعى إلى تحقيق الهدف الخاص بتقييم أداء الشركات من زوايا مختلفة، حيث أنها تساهم في مساعدة مستخدمي البيانات لتعمل على ترشيد القرارات المالية التي يتم اتخاذها، وبناء على ما سبق فإن أهمية الأداء المالي تتلخص في (الفار، 2018):

1. تعتبر مقياس للحكم على مستوى نجاح الشركات، ومعرفة مستوى أداءها في السوق وتحديد كافة جوانب القوة والضعف، وتحديد أسبابها وطرق مواجهتها.
2. توفير معلومات متنوعة حول أساليب التخطيط والرقابة المالية واتخاذ القرارات التي تتعلق بمستقبل عمل الشركات وتطورها.
3. مراقبة مؤشرات السيولة، وتزويد الشركات بفرص استثمارية، تساهم في رفع مستويات العوائد وتعمل على خفض التكاليف.
4. تساعد في التفاعل ما بين البيانات المالية بالاعتماد على أساليب التحليل المالي لتلك البيانات.
5. يساعد على توفير أسس المنافسة الفعالة بين كافة مكونات الشركة وأقسامها التي تتعاون لتحقيق أهداف الشركة وتطوير منتجاتها وتحقيق عوائد مرتفعة.
6. تساهم في اكتشاف مستويات الانحرافات عن الخطط التي تضعها الشركات ورصد أسبابها ثم اتخاذ الإجراءات التصحيحية التي تساهم في منع استمرارها وتكرارها.

وترى الباحثة أن الأداء المالي يساعد في قياس مستوى الإنتاجية وضمان تحقيق أهداف الشركة مالياً ويساعد في التنبؤ بالمستقبل بشكل يحفزها على النمو المالي، بالاعتماد على نتائج تقييم الأداء المالي بشكل مستمر لضمان تحقيق الأهداف.

مؤشرات الأداء المالي في الشركات

يوجد العديد من المؤشرات التي تبين مستويات الأداء المالي لعمل الشركات، ويأخذ عدة مؤشرات تساهم في التأكد من ضبط أداء الشركات المالي، ومن هذه المؤشرات:

أولاً: أدوات موضوعية تعتمد على بناء نماذج رياضية تساعد في التنبؤ بمستوى الأداء المالي للشركات أو توقفها على العمل (الأمين، 2016).

ثانياً: أدوات ذاتية تعتمد على تقديرات وحكمة المدقق بناء على مؤشرات تعمل الظروف التي تحيط بعمل الشركة على كشفها ومنها (أمجوج، 2016):

1. مؤشرات وجود مشاكل في تمويل عمل الشركة ومن ضمن مؤشرات ضعف بارز في سيولة الشركة، أو نقص مصادر التمويل لديها.

2. مؤشرات وجود مشاكل تشغيلية تنعكس على أداء الشركات التشغيلي تظهر باعتبارها خسائر تشغيلية بشكل متتالي خلال عدة سنوات وتراجع تحقق الإيرادات.

3. مؤشرات وجود مشاكل إدارية ومن ضمنها عدم كفاءة السياسات الإدارية، أو تغيير بعضوية مجلس الإدارة بشكل مستمر.

4. مؤشرات وجود مشاكل محاسبية مثل تغيير السياسات المحاسبية المتبعة، ومنها سياسات تكوين المخصصات والاحتياطيات (محمد وميرزا، 2020).

وبناء على دراسة يوجد عدداً من المؤشرات التي تحكم أداء عمل الشركات ومن ضمنها:

أولاً: **المؤشرات المالية:** وهذه المؤشرات توضح الموقف المالي للشركات (أمجوج، 2016)، ويوجد

العديد من مؤشرات أداء عمل الشركات، وأهمها وفق دراسة (زبدة، 2021):

1. **معدل العائد على حقوق الملكية:** ويطلق عليها نسبة صافي مردودية أموال المساهمين الخاصة،

ويعتبر ذلك المعدل من نسب الربحية الهامة والضرورية التي يتم استخدامها للتأكد من ربحية

الشركات، وبناء على مؤشرات نسبها ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

معدل العائد على حقوق الملكية = صافي الربح بعد الضريبة / متوسط حقوق الملكية

وهي تمثل نسبة صافي الربح إلى متوسط حقوق المساهمين، ويستخدم متوسط حقوق المساهمين، لأن

بند حقوق المساهمين يختلف في بداية الفترة، عن نهائيتها (لحصين، 2020).

2. **معدل العائد على الأصول:**

معدل العائد على الأصول = صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي الأصول

يعتمد معدل العائد على الأصول على حجم الأصول، ونوع الصناعة التي تستخدم بها، حيث يستخدم

معدل العائد على الأصول لإجراء المقارنة بين الشركات التي تنتمي لنفس القطاع الإنتاجي، وبالتالي

التوصل إلى قيمة الأرباح الصافية الناتجة عن استثمار الأصول التي تشمل الالتزامات وحقوق الملكية

في تلك الشركات، وتستخدم هذه الأموال لتمويل نشاطات الشركات، وهي تعبر عن مدى قدرة الشركات

على تحويل استثماراتها إلى أرباح صافية (الشيخ، 2008).

3. **العائد على الأسهم:** يحتسب العائد على الأسهم على شكل نسبة مئوية، وتتمكن الشركات من إجراء

حسابات العائد على الأسهم عندما يكون صافي الدخل لدى الشركات، وحقوق الملكية موجبة،

وتحتسب الشركات صافي الدخل قبل إجراء عمليات توزيع الأرباح التي تدفع للمساهمين العاديين،

بعد توزيع أرباح حملة الأسهم الممتازة، وتوزيع الفوائد على مانحي القروض، ويحتسب العائد على الأسهم من خلال العلاقة التالية:

$$\text{العائد على الأسهم} = \text{صافي الدخل} / \text{عدد الأسهم المتداولة}$$

وتختلف نسبة العائد على الأسهم تبعاً لاختلاف نوع القطاع، حيث يكون العائد لقطاع المرافق أقل من العائد لقطاع تكنولوجيا المعلومات، أو شركات بيع التجزئة، ويستهدف القطاع الإنتاجي الذي يكون نتيجة حساباته مرتفعة مقارنة مع غيره (لحصين، 2020).

ثانياً: **المؤشرات التشغيلية:** والتي تشمل (الأمين، 2016):

1. استقالة المدراء الهامين دون إحلال موظفين بنفس كفاءتهم: عند استقالة بعض المدراء الهامين في الشركات، دون استطاعة هذه الشركات توفير بدلاء مكانهم، مما يؤثر على استمراريتها مستقبلاً، باعتبار أن المنافسة تجذبهم للعمل لديها.
2. افتقاد سوق أو مورد أو امتياز رئيسي: عندما تواجه الشركات مشكلات متنوعة ضمن عمليات تسويق منتجاتها في محلياً وخارجياً، الذي يتأثر بقوة التنافس السوقي من جهة، وارتفاع أسعار المنتجات والخدمات من جهة أخرى، مقابل انخفاض مستويات جودتها، نتيجة نقص الكوادر الفنية التي تتمتع بكفاءة عالية، حيث أنها تؤثر على عمليات تسويق المنتجات أو الخدمات بشكل مباشر، إضافة لعدم توفر إدارة للشركات قادرة على دراسة العوامل التي تؤثر في أذواق وتوجهات المستهلكين، مما يحد من قدرتها على توفير جميع الحلول لما يتعلق بطبيعة المشاكل الخاصة بالتسويق التي قد تحدث، وهذه الظروف تساهم في فقدان أسواق أو مورد أو امتياز رئيسي لانخفاض القدرة على تلبية الاحتياجات، مما يؤثر بشكل سلبي على الأداء المالي للشركات مستقبلاً.

3. مشكلات تتعلق بالموارد البشرية والموارد المادية والفنية: يوجد مشكلات تتعرض لها الشركات، وتتضمن الرواتب والامتيازات وتوفر ودور النقابات العمالية التي تدافع عن الموارد البشرية، فقيام الشركة بتغيير موظفيها كل فترة، يحقق عدم الاستقرار في موظفيها التي تسعى لتدريبهم، فيطلع مدقق الحسابات على سجلات الموظفين في دائرة الموارد البشرية، والتي تؤثر سلباً في تحقيق الأداء المالي الفعال للشركات.

ثالثاً: مؤشرات أخرى: وتشمل (شريقي، 2016):

1. عدم الوفاء بجميع متطلبات الشركات من المتطلبات التنظيمية والقانونية.
2. ارتفاع الالتزامات التي تنشأ على عاتق الشركات نتيجة القضايا المتعددة المرفوعة ضدها، والتي تتعلق بالنواحي القانونية والتنظيمية والتي لا تستطيع الشركات تحملها أو الإيفاء بها في موعدها.
3. تعديلات القوانين والأنظمة السياسات الحكومية والمؤثرة سلباً على أداء عمل الشركات.
4. قصور الشركات في قيامها بعدم التأمين على الأزمات والطوارئ، والمؤثرة سلباً على أداء عمل الشركات.

وترى الباحثة أن الشركات تحيط بها ظروف عدة، من النواحي التنظيمية والقانونية وما يتعلق بأنظمة العمل، والتغيرات التي قد تنشأ في بيئة العمل وما يمكن أن تؤمنه هذه الشركات لضبط الأداء المالي وتحسين مستوى أعمالها، ومواجهتها للمخاطر بشكل مستمر.

ضريبة القيمة المضافة والأداء المالي للشركات

إن حرص الشركة على توفير أنظمة إدارية ومالية كفؤة يساند ضبط أداء عملياتها مما ينعكس على أدائها المالي بارتفاع، من خلال توفير الظروف التي تؤكد ذلك من مؤشرات أداء عملها، وتشمل العناصر المترابطة القوى البشرية والسياسات والخطط والإجراءات والعمليات، والهيكل التنظيمية

للموارد البشرية، جزء أساسي من نظام إدارة الجودة الشاملة، والتي تتبناه الشركات لضمان استمراريته
ومحافظتها على سمعتها وعلامتها التجارية وعلى مصلحة مساهميها (الجعلي ومحمد، 2017).

وتعتمد ضريبة القيمة المضافة على الأداء المالي لعمل الشركات، ففي حال حدوث ظروف محددة تزيد
من تراجع أداء الشركة المالي يتوجب على مدقق الحسابات القيام بما يلي وبما يحقق أهداف ضريبة
القيمة المضافة (الأمين، 2016):

1. مراجعة خطة إدارة الشركات وفحص إجراءاتها المبنية على تقييمها لأدائها المالي.
2. توفر أدلة تدقيق متكاملة، لتحقيق تأكيد الشك المهني في قدرة الشركات على تحسين أدائها المالي
أو نفيه، من خلال تنفيذ المدقق لجميع خطوات الإجراءات المطلوبة ويتضمنها التأكد من مدى
فعالية خطط إدارة الشركات والعوامل التي تؤثر عليها.
3. توفر الإقرارات المتعلقة بخطط إدارة الشركات وإجراءاتها مستقبلاً.
وقد حددت مجموعة من الإجراءات التي يقوم مدقق الحسابات باتباعها للتأكد من الظروف المثيرة
للشكوك الجوهرية في قدرة الشركات على تحسين أدائها المالي، وهي (أبو الفضل، 2016):
1. تحليل أرقام ومستويات التدفقات النقدية، والأرباح ومناقشة التنبؤات التي تتناسب مع زيادة قدرة
الشركات على تحسين أدائها المالي.
2. تحليل القوائم المالية التي تعد بالطريقة المرحلية التي يتم إعدادها بشكل مستمر من قبل الشركات.
3. تدقيق شروط إصدار السندات، واتفاقيات القروض ومستوى التزام الشركات فيها.
4. الاطلاع على محاضر اجتماع الجمعية العامة في الشركات، واجتماعات مجلس الإدارة، واللجان
المتفرعة عنها لتحديد الصعوبات المتعلقة بالتمويل أو بتحسين الأداء المالي لها.
5. الاستفسار عن القضايا التي تواجهها إدارة الشركات، من قبل المستشارين فيها لتحديد مدى معقولية
تقييمه لنتائج عملها المتوقعة، وتقدير التأثير المالي التي تترتب عليها.

6. التأكيد من توفر ترتيبات تتعلق بتحسين الأداء المالي للشركات، واحتفاظها بالتمويل اللازم لها من أصحاب العلاقة مع تقييم قدرتها المالية بتمويل الشركات بأموال إضافية.

وتعتمد ضريبة القيمة المضافة على مستوى الأداء المالي للشركات في قيامها بأنشطتها والتي تؤدي إلى تحسين أدائها المالي، لأنها تعتمد على تلك الضرائب لتمويل أنشطتها من توفير الحاجات الأساسية في المجتمع وتوفير كافة المرافق التي يتطلبها أفراد المجتمع والانفاق على المشاريع التنموية للحكومة وزيادة حل المشكلات الاقتصادية ومنها تشغيل العاطلين عن العمل.

الدراسات السابقة

فقد هدفت دراسة (السعيد والرفاعي، 2022) للتعرف إلى تطبيق ضريبة القيمة المضافة وذلك لتأثيراتها المحتملة على أداء الشركات في كافة قطاعات الأعمال ونواحي الاستثمار، حيث أن دور ضريبة القيمة المضافة ترتفع في العمل على تنمية وتطوير المجتمع من خلال فرض الضرائب التي تساهم في رفع الإيرادات، كما أن فرض الضريبة سيعمل على خفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لتأثيراتها السلبية على الاستهلاك، وستخفض الطلب الكلي على السلع والخدمات كما ستخفض الاستثمار الكلي، ولتحقيق هدف الدراسة استخدم المنهج الوصفي التحليلي، وتم الاعتماد على أداة الاستبانة، ووزعت على موظفي الشركات العاملة في السعودية، أن حكومة المملكة العربية السعودية طبقت للمرة الأولى ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5% كوعاء ضريبي لتعظيم موارد الدولة. لقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: إن غالبية الشركات يؤكدون النتائج السلبية لتطبيق ضريبة القيمة المضافة، كما إنه يوجد عدم قناعة من قبل نصف الشركات بتطبيق ضريبة القيمة المضافة حالياً لتحسين الاقتصاد حيث لم يتوقعوا بأن الضريبة ستحقق أهدافها.

وقد بينت دراسة (خليفة وشلي، 2022) أثر العبء الضريبي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية من خلال القيام بممارسات مالية محاسبية، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم المنهج الوصفي الكمي وتم

الاعتماد على القوائم المالية للشركات الجزائرية في منطقة نפטال من خلال التركيز على مؤسسة وطنية اقتصادية متمثلة في مؤسسة نפטال، للفترة (2019-2021)، وتوصلت الدراسة التطبيقية الى أن الضرائب تؤثر على المردودية الاقتصادية والمالية والأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، وقد بينت نتائج الدراسة وجود أثر سلبي للعبء الضريبي على مستوى ربحية المؤسسة الاقتصادية مع توفر عوامل أخرى تؤثر على ربحية الشركة خارج موضوع الدراسة.

وقد هدفت دراسة (Subiyanto et al., 2022) للتعرف على آثار ضريبة القيمة المضافة وضريبة المبيعات للسلع الكمالية على الأداء المالي للشركات الصغيرة، باعتبار أن تحديد العوامل المؤثرة على الأداء المالي تعد من أهم الضروريات المحاسبية في الشركات؛ إضافة إلى تحديد كيفية تأثير ضريبة القيمة المضافة على عمليات وأرباح الشركات، ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام المنهج الكمي التحليلي حيث تم استخدام بيانات الشركات النيجيرية من خلال القوائم المالية للسنوات (2016 - 2020)، وتم التحليل على برنامج (STATA). وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها وجود تأثير لضريبة القيمة المضافة وضريبة المبيعات على الأداء المالي للشركات لأن هناك تأثير إيجابي للاستيراد على ضريبة القيمة المضافة وضريبة المبيعات للسلع الكمالية مما ينعكس على الأداء المالي حيث يعمل على تحسينه وانضباطه.

وأشارت دراسة (آل زلفة، 2020) إلى أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على الأداء المالي، بالتطبيق على عينة من الشركات التي تعمل ضمن قطاعات معينة وهي شركات تجزئة المنتجات الكمالية، وشركات تجزئة الأغذية وشركات الزراعة وشركات النقل، إضافة لبيان أثر تطبيق الضريبة على الأداء المالي في الشركات، ولتحقيق ذلك تم الاعتماد على الاستبانة كأداة للدراسة، والتي تكونت من (35) فقرة، وتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المساهمة العامة السعودية، وبلغ حجم عينة الدراسة (100) موظف وموظفة، وتم استخدام برنامج STATA في التحليل القياسي لبيان العلاقة والأثر من خلال أسلوب الانحدار الخطي، ثم بناء النماذج الاقتصادية الخاصة بذلك، حيث توصلت هذه الدراسة

إلى العديد من النتائج أهمها أنه لا يوجد علاقة ارتباط بين أثر تطبيق الضريبة ومعدل العائد على الأصول للشركات المساهمة السعودية، وأن المتغيرات التي تتعلق بالأمر المالية الخاصة بتحديد حجم المبيعات، وتحديد قيمة الضريبة، وتقييم حجم الشركات، تفسر ما نسبته (36%) من التغير في معدل العائد على الأصول، بينما (64%) يكون تأثيرها لعوامل أخرى، كما أن ارتفاع ضريبة القيمة المضافة يؤثر على الأداء المالي للشركات المساهمة السعودية، وبناء على هذه النتائج أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات وأهمها، إجراء دراسات اقتصادية موسعة تتعلق بتأثير القيمة المضافة على مؤشرات الربحية والسيولة وغيرها من المؤشرات المالية في جميع الشركات السعودية.

كما هدفت دراسة (حمادة، 2020) بشكل أساسي لقياس أثر الضرائب المؤجلة على الأداء المالي الممثل بالعائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية ومضاعف الربحية، في ظل السياسات الضريبية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، خلال الفترة 2013م - 2019م. تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي واستخدم الباحث البرنامج الإحصائي (EViews) في التحليل، وقد شملت عينة الدراسة البيانات المالية المنشورة الخاصة في (16) شركة، حيث شكلت عينة الدراسة حوالي (34%) من تلك الشركات المدرجة في بورصة فلسطين وعددها (48) شركة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج وأهمها عدم وجود أثر دال للأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة على العائد على الأصول، لأنه يتم إقفال حسابات ضريبة الدخل بنظام الصفقة، كما يوجد أثر عكسي للالتزامات الضريبية المؤجلة على العائد على حقوق الملكية، لأن الشركات تعمل على تمويل مشروعاتها من بعض المخصصات والالتزامات، وفي ضوء هذه النتائج فقد أوصت الدراسة إلى ضرورة قيام بورصة فلسطين بتشجيع الشركات المدرجة في البورصة الفلسطينية على الإفصاح عن الضرائب المؤجلة في القوائم المالية لجميع الشركات فيها.

كما تناولت دراسة (حمر العين، 2019) اختبار مدى تأثير الضريبة على الأداء المالي لكل من مؤشرات العائد على الأصول العائد على حقوق الملكية والعائد على المبيعات، باعتبار أن الضريبة تعد

من التدفقات النقدية الخارجية يسدد لصالح الدولة، تم تطبيق الدراسة على عينة مكونة من 15 مؤسسة صغيرة ومتوسطة بقطاع الصناعة لولاية سطيف خلال الفترة (2010-2016) بغرض معالجة المعطيات الموجودة بالقوائم المالية ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية للضريبة كمتغير مستقل مقاساً بضريبة على أرباح الشركات، والأداء المالي كمتغير تابع مقاساً بكل من العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، العائد على المبيعات، من النتائج المتوصل إليها وجود أثر سلبي دال إحصائياً للضريبة على كل من العائد على حقوق الملكية والعائد على المبيعات، وعدم وجود أثر دال إحصائياً للضريبة على العائد على الأصول.

و**دراسة (Olamide et al., 2019)** التي هدفت الدراسة إلى التعرف على التخطيط الضريبي للشركات والأداء المالي للبنوك النظامية في نيجيريا، حيث رصدت كافة استراتيجيات الشركات التي تتهرب من الضريبة بسبب الثغرات القانونية التي تسمح لها بخفض مدفوعات الضرائب أو تأجيلها أو تجنبها، وتم استخدام نموذج OLS المجمع لتحليل البيانات، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن معدل الضريبة الفعلي له أثر سلبي ومعنوي على العمليات المالية، وأن للرسملة تأثير إيجابي مرتفع على الأداء المالي للبنوك (SIBs) في نيجيريا، بينما أن كثافة رأس المال لها تأثير منخفض على العمليات المالية لشركة SVB، وأن التخطيط الضريبي للشركات يؤثر على العمليات المالية، ومن أهم التوصيات: ضرورة تنفيذ الإصلاحات الضريبية، بتصحيح معدل الضريبة على الشركات، وكذلك إشراك البنوك في الأنشطة التي يمكن أن تؤدي إلى خفض معدل الضريبة الفعلي.

وهدفت دراسة **(Olatunji & Theresa, 2018)** إلى معرفة أثر كل من الأصول الضريبية المؤجلة والالتزامات الضريبية المؤجلة على الأداء المالي والمقاس بالعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية والعائد على السهم والربح بعد الضريبة، واستخدم المنهج الوصفي الكمي، وتتكون عينة الدراسة من 10 شركات من شركات بورصة نيجيريا للسنوات 2007 - 2016، وتوصلت الدراسة إلى أن الأصول الضريبية المؤجلة والالتزامات الضريبية المؤجلة لها تأثير سلبي على أداء الشركات المالي،

كما أن الضريبية المؤجلة من قبل الشركات النيجيرية تميل إلى إعاقة احتمال استمرارها في تحسين الأداء المالي لها، وأوصت الدراسة بأن تتجنب الشركات النيجيرية تأجيل الالتزامات الضريبية، وذلك للحد من نقل العبء الضريبي إلى الفترة المستقبلية.

هدفت دراسة (ثابت، 2017) للتعرف على أثر التخطيط الضريبي على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، وذلك من خلال بيان أثر التخطيط الضريبي على الأداء المالي وفقاً للمؤشرات نسب السيولة، نسب النشاط، نسب الربحية، نسب المديونية، نسب السوق، وقد اتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال إعداد قائمة استقصاء لجمع البيانات الأولية الخاصة بكافة الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين تمارس التخطيط الضريبي من خلال الاستفادة من المزايا العامة التي يمنحها قانون ضريبة الدخل رقم 8 لسنة 2011، إضافة إلى المزايا التي يمنحها قانون تشجيع الاستثمار واستخدام السياسات المالية والمحاسبية في عملية التخطيط الضريبي. وقد أظهرت النتائج تأثيراً واضحاً على كل من مقاييس الأداء المالي المتمثلة في نسب السيولة والنشاط والسوق والربحية، بينما لم يكن له أثر واضح على نسب المديونية.

ودراسة (Ogundajo and Onakoya, 2016) التي هدفت للتعرف على التخطيط الضريبي والأداء المالي في الشركات الصناعية النيجيرية، وذلك من خلال استخدام المنهج التحليلي، بالتطبيق على الشركات الصناعية المدرجة في البورصة النيجيرية، حيث شملت عينة الدراسة (10) شركات مختارة من أصل (28) شركة مدرجة تحت قطاع السلع الاستهلاكية في البورصة النيجيرية، وقد توصلت الدراسة أن مزايا التخطيط الضريبي المتمثلة بالحوافز المتضمنة في قانون الضرائب، والاستفادة من الثغرات في القوانين الضريبية النيجيرية، لم تستخدم بالكامل من قبل الشركات النيجيرية، كما أوضحت النتائج أن غالبية الشركات النيجيرية لا تستفيد من خدمات مستشاري الضرائب للاستفادة من المزايا الضريبية في نجاح عملية التخطيط الضريبي، لذلك فقد أوصت الدراسة شركات التصنيع في نيجيريا

بضرورة ممارسة التخطيط الضريبي كجزء من التخطيط المالي الاستراتيجي للشركة. يمكن التنبؤ بها، نظراً لتقلبات بيئة الأعمال ومرونتها في البلاد بسبب عدم الاستقرار الداخلي.

وأثبتت دراسة (Ironkwe, et al, 2015) أهمية الربط ما بين ضريبة القيمة المضافة والأداء المالي وأثرها على استدامة العمل في الشركات النيجيرية، ولتحقيق هذا الهدف تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي، ومن خلال الاعتماد على الاستبانة كأداة والتي بلغت فقراتها (35) فقرة، وشملت الدراسة عينة من (350) من موظفي الشركات النيجيرية، وتم استخدام برنامج الحزم الإحصائية (SPSS) للدراسات الاجتماعية لتحليل معلومات الدراسة؛ حيث توصلت الدراسة إلى أن الضريبة على القيمة المضافة تعبر عن ضريبة تدفعها الشركات النيجيرية عن القيمة المضافة على الأصول التي يتم اقتنائها خلال مراحل إنتاجها وتداولها، مما يزيد من فرص استدامة عملها وتحسين أدائها المالي، كما أن فرض هذه الضريبة على استيراد وتوريد الأصول في مختلف مراحل سلسلة التوريد النيجيرية يساهم في تحسين أداء الشركات المالي وبالتالي استدامة عملها، ومن توصيات الدراسة العمل على تحديث قانون هذه الضريبة المفروضة على الأصول وتخفيض الضرائب لضمان ضبط الأداء المالي في الشركات.

التعقيب على الدراسات السابقة

اشتركت هذه الدراسة مع ما ورد في العديد من الدراسات السابقة في تناول موضوع الدراسة ومجالاتها التي ركزت على مساهمة ضريبة القيمة المضافة في الأداء المالي للشركات، ومن خلال معرفة مؤشرات التي تتعلق بالعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية والعائد على الأسهم، كما ورد في دراسة (السعيد والرفاعي، 2022) ودراسة (آل زلفة، 2020)، كما اشتركت في منهجيتها وهي المنهج الوصفي الارتباطي الكمي، كما ورد في دراسة (خليفة وشلى، 2022)، ودراسة (Subiyanto et al., 2022)، كما تشابهت بأداة الدراسة مع بعض هذه الدراسات من خلال الاعتماد على التحليل المالي الكمي كما ورد في دراسة (حمادة، 2020) ودراسة (حمر العين، 2019).

وقد اختلفت الدراسة عن ما ورد في بعض الدراسات السابقة في أن الدراسة الحالية تناولت دور ضريبة القيمة المضافة على الأداء المالي للشركات، بينما تناولت دراسة (آل زلفة، 2020) أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على الأداء المالي للشركات، وتناولت دراسة (حمادة، 2020) بشكل قياس أثر الضرائب المؤجلة على الأداء المالي الممثل بالعائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية ومضاعف الربحية، كما تناولت دراسة (Olamide et al., 2019) التعرف على التخطيط الضريبي للشركات والأداء المالي للبنوك النظامية، كما اختلفت الدراسة الحالية عن بعض الدراسات السابقة في الاعتماد على أداة الدراسة حيث اعتمدت الدراسة الحالية على التحليل المالي الكمي، بينما اعتمدت بعض الدراسات السابقة على أداة الاستبانة كما ورد في دراسة (آل زلفة، 2020) ودراسة (Ironkwe, et al, 2015).

وقد تميزت الدراسة الحالية في أنها استفادت من الفجوة البحثية التي شملت عدم الربط بشكل مباشر بين ضريبة القيمة المضافة وبين الأداء المالي للشركات، والتي لم تتناولها الدراسات السابقة في حين أن هذه الدراسات ركزت على متغير واحد، بينما جمعت الدراسة الحالية عدة متغيرات والتي تتعلق بضريبة القيمة المضافة على المشتريات وضريبة القيمة على المبيعات وضريبة القيمة المضافة على الأصول، وتعتبر هذه الدراسة على حد علم الباحثة من الدراسات القليلة التي تناولت هذا الموضوع بالدراسة والبحث.

مصطلحات الدراسة

الضريبة على القيمة المضافة: هي ضريبة تفرض على القيمة المضافة التي تحققها المنتجات أو الخدمات التي يتم شرائها وبيعها حيث يتم تحصيلها بشكل تدريجي خلال مراحل الإنتاج، ولا تدفع مرة واحدة عند عملية بيع أو شراء المنتجات أو الخدمات للمستهلك النهائي (النجار، 2017).

ضريبة القيمة المضافة على المبيعات: الضريبة يتم فرضها على أساس عمليات بيع البضائع الفعلية والتي يتم من خلالها عمل تفريغ معلومات عمليات المبيعات وقت استلامها على نماذج خاصة (الشافعي، 2017).

ضريبة القيمة المضافة على المشتريات: الضريبة التي يتم فرضها على أساس عمليات شراء الصفقات التجارية، المفرغة من قبل المكلّف وقت شراء المشتريات عند إتمامها على نماذج مخصصة لذلك (السيد وسليمان، 2018).

ضريبة القيمة المضافة على الأصول: الضريبة التي يتم فرضها على أساس استغلال جميع الأصول التي تفتتها الشركات، والاعتراف بها عند إجراء عمليات البيع أو الشراء، واثبات هذه العمليات لأغراض احتساب الضريبة (بطران، 2018).

الأداء المالي: فحص مدى قدرة الشركة على زيادة إيراداتها وأرباحها والعمل على تخفيض تكاليفها ومصروفاتها، لتحقيق الوفاء بالتزاماتها، وصولاً إلى تحقيق أهدافها (بن حركو وزواش، 2018).

مشكلة الدراسة وأسئلتها

تبرز مشكلة الدراسة من خلال رصد ظواهرها، ووفق دراسة (بطران، 2018) تواجه العديد من الشركات الفلسطينية تهديدات تشمل حدوث التعثرات المالية، التي تؤثر على قدرتها على تحسين الأداء المالي للشركات في المستقبل وفشلها وخروجها من سوق عملها بسبب تراجع أدائها المالي، في ظل زيادة الاهتمام بضريبة القيمة المضافة، وزيادة معدلات التهرب الضريبي من ضريبة القيمة المضافة والتي تشكل تراكمًا في الديون المستحقة على المكلّفين بدفعها، مما يؤثر على أداء الشركات المالي ويجعل المستثمرين يبتعدون عن الاستثمار في أسهمها، وبالتالي تتراجع مؤشرات المالية التي تتأثر بحركات السوق المالي، وهذا يشكل مخاطر مالية تواجهها الشركة نتيجة ذلك.

كما أن ارتفاع أسعار المنتجات بسبب ارتفاع قيمة الضرائب التي تشمل جميع أنشطتها التجارية وتراجع أدائها المالي بسبب عدم قدرتها على توسيع أنشطتها وزيادة استثماراتها، وإضافة لارتفاع مستويات أسعار منتجاتها التي قد تفرض بسبب دفع ضريبة القيمة المضافة على مراحل شرائها وبيعها، مما يتسبب في زيادة منافستها من قبل الشركات الأخرى، مما يضعها في موقف مالي سيء نتيجة تراجع

العديد من استثماراتها في السوق المالي، كما إن إدارة الشركات الفلسطينية ليس لها علم كافي بخصوص فرض ضريبة القيمة المضافة كما ورد في دراسة (بطران، 2018)، وكيفية القيام بنقل عبها وفق مراحلها عملها وتحميلها على كل مرحلة وصولاً لتحميلها على المشتري، من خلال رفع أسعارها، كما أن عدم الإفصاح عن مبالغ هذه الضريبة لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين من خلال التهرب من احتسابها والافصاح عنها، وقت إعداد القوائم المالية مما يوفر العديد من التهديدات بحدوث التعثر المالي، الذي يضعف قدرتها على الاستمرار في أعمالها بسبب سوء أدائها المالي (السيد وسليمان، 2018).

ومن خلال ما ورد في دراسة (بطران، 2018) ودراسة (السيد وسليمان، 2018)، فهناك أثر من خلال ضريبة القيمة المضافة وارتفاع نسب فرضها في التأثير على الأداء المالي للشركات.

ويمكن تلخيص مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيس التالي: ما أثر ضريبة القيمة المضافة على الأداء

المالي للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس عدة أسئلة فرعية ومنها:

1. ما أثر ضريبة القيمة المضافة على المبيعات على الأداء المالي (العائد على الأصول، العائد على

حقوق الملكية، العائد على السهم) للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين؟

2. ما أثر ضريبة القيمة المضافة على المشتريات على الأداء المالي (العائد على الأصول، العائد على

حقوق الملكية، العائد على السهم) للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين؟

3. ما أثر ضريبة القيمة المضافة على الأصول على الأداء المالي (العائد على الأصول، العائد على

حقوق الملكية، العائد على السهم) للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين؟

تطوير فرضيات الدراسة

بعد القيام بمراجعة الدراسات السابقة وما تضمنته من متغيرات وعلاقات تم التوصل لتطوير الفرضيات كما يأتي:

الفرضية الرئيسية: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين ضريبة القيمة المضافة والأداء المالي للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين.

أولاً: أثر ضريبة القيمة المضافة على المبيعات

وفق ما ورد في دراسة (حمادة، 2020) ودراسة (ثابت، 2017) والتي تضمنت عدة متغيرات تتعلق بأثر ضريبة القيمة المضافة وتقسيماتها وتأثيرها على الأداء المالي، فقد تم تطوير الفرضية التالية بناء على ما ورد في تلك الدراسات والتي تنص على:

لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين ضريبة القيمة المضافة على المبيعات والأداء المالي (العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، العائد على السهم) للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين.

ثانياً: أثر ضريبة القيمة المضافة على المشتريات

وفق ما ورد في دراسة (Olamide, et, al, 2019) ودراسة (حمادة، 2019) والتي تضمنت عدة متغيرات تتعلق بأثر هذه الضريبة وتقسيماتها وتأثيرها على الأداء المالي، فقد تم تطوير الفرضية التالية بناء على ما ورد في تلك الدراسات والتي تنص على:

لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين ضريبة القيمة المضافة على المشتريات والأداء المالي (العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، العائد على السهم) للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين.

ثالثاً: أثر ضريبة القيمة المضافة على الأصول

وفق ما ورد في دراسة (السعيد والرفاعي، 2022) ودراسة (آل زلفة، 2020) والتي تضمنت عدة متغيرات تتعلق بأثر ضريبة القيمة المضافة وتقسيماتها وتأثيرها على الأداء المالي، فقد تم تطوير الفرضية التالية بناء على ما ورد في تلك الدراسات والتي تنص على:

لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين ضريبة القيمة المضافة على الأصول والأداء المالي (العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، العائد على السهم) للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة لتحقيق الهدف الرئيس وهو التعرف إلى أثر ضريبة القيمة المضافة على الأداء المالي للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، إضافة إلى تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

1. التعرف إلى أثر ضريبة القيمة المضافة على المبيعات على الأداء المالي (العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، العائد على السهم) للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين.

2. التعرف إلى أثر ضريبة القيمة المضافة على المشتريات على الأداء المالي (العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، العائد على السهم) للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين.

3. التعرف إلى أثر ضريبة القيمة المضافة على الأصول على الأداء المالي (العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، العائد على السهم) للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين.

4. الوصول إلى توصيات تعزز من دور مدقق الحسابات في زيادة الأثر الإيجابي لضريبة القيمة المضافة على الأداء المالي للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين.

أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من الناحيتين النظرية والتطبيقية:

أولاً: الأهمية النظرية

1. أهمية موضوع الدراسة للدوائر الضريبية، ودائرة ضريبة القيمة المضافة، ومشروع القوانين الضريبية في فلسطين فيما يتعلق بضريبة القيمة المضافة وأثرها في تحسين الأداء المالي للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين ورفع مستوى أداء عملها.
2. أهمية الشركات المساهمة العامة الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين نفسها في الاقتصاد الفلسطيني، والتي تشكل النسيج الاقتصادي والمالي والمكون الأساسي للمجتمع الفلسطيني اقتصادياً.
3. تعتبر هذه الدراسة من الدراسات القليلة على حد علم الباحثة والتي تناولت أثر ضريبة القيمة المضافة على الأداء المالي للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، وسيكون إثراء للمكتبة بوجود مرجع فلسطيني متخصص في هذا الموضوع الهام.

ثانياً: الأهمية التطبيقية

1. أهمية الموضوع بالنسبة للقطاع المحلي الاستثماري، والأجنبي الذي يشتمل على توفير فهم متكامل لأثر ضريبة القيمة المضافة على الأداء المالي للشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين، ومساهمتها في تشجيع المساهمين على الاستثمار في أنشطتها وأسهمها.

2. تكتسب هذه الدراسة أهميتها من خلال توقيت إعدادها، في الوقت الذي ازداد الاهتمام في ضريبة القيمة المضافة، وذلك بعد حدوث الأزمات المالية العالمية، وفي ظل توقف العديد من الشركات الفلسطينية والعالمية عن العمل نتيجة عدم الإفصاح الضريبي.

3. أهمية توضيح إجراءات الوحدات الإدارية في دوائر ضريبة القيمة المضافة في فلسطين في التحقق من دورها الرقابي على المكلف للحد من التهرب الضريبي، ومن خلال حثهم فوراً على الإفصاح عن ضريبة القيمة المضافة.

حدود الدراسة

الدراسة الحالية محددة بعدة حدود وهي:

1. الحد الزمني: القوائم المالية المنشورة للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين للسنوات (2010-2020).

2. الحد المكاني: المساهمة العامة الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين.

3. الحد الموضوعي: أثر ضريبة القيمة المضافة على الأداء المالي للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين.

الفصل الثاني

منهجية الدراسة

مقدمة

يعرض هذا الفصل منهجية الدراسة وتفصيلات الإجراءات المتبعة، كي يتم العمل على تحديد مجتمع وعينة الدراسة، وبيان الإجراءات التطبيقية التي يتم الاعتماد عليها، في بناء أداة الدراسة وتحديد ما يتصل بها من أدوات وخطوات لتحقيقها، ثم تحديد متغيرات الدراسة وأنواع هذه المتغيرات، وبيان أنواع الاختبارات الإحصائية، الواردة في الدراسة.

منهجية الدراسة

تتناول الدراسة أثر ضريبة القيمة المضافة على الأداء المالي للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، فوق طبيعة المعلومات التي يجب توفرها عن هذا الموضوع، تم استخدام المنهج الوصفي الكمي الارتباطي، باعتباره المنهج الذي يتناسب مع موضوع ومتغيرات الدراسة، لأن هذا المنهج يعمل على دراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة، ويصف درجتها ومقياسها بين متغيرات الدراسة بشكل وصفي وكمي، بالاعتماد على استخدام مقاييس إحصائية كمية، بالإضافة إلى المنهج الارتباطي الذي يصف درجة العلاقات بين متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة، أو من خلال استخدام العلاقات في إجراء جميع عمليات التتبؤ الخاصة بوضعية الشركات والتي تتعلق بمتغيرات الدراسة، وبالتالي رأت الباحثة أن المنهج الارتباطي هو المنهج الذي يتناسب مع طبيعة هذه الدراسة ويساهم في تحقيق أهدافها، مع ضمان تحقيق الدقة والموضوعية، وتتكون مصادر جمع المعلومات الخاصة بالدراسة من مصدرين:

1. المعلومات الأولية: المتوفرة في القوائم المالية المنشورة للشركات الصناعية المدرجة في بورصة

فلسطين ومن خلال موقع بورصة فلسطين.

2. المعلومات الثانوية: والتي تتوفر في الكتب، والأبحاث، والرسائل الجامعية، والمواقع الإلكترونية والتي تتناول نفس محاور الدراسة ومجالاتها.

مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين وقد بلغ عددها (49) شركة، اختيرت منها الشركات المساهمة العامة الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين للسنوات (2010-2020)، وقد بلغ عددها (13) شركة صناعية، وفق إحصائية بورصة فلسطين للعام (2022)، وهي كافة الشركات المساهمة العامة الصناعية التي تتوفر بياناتها المالية في بورصة فلسطين خلال الفترة التي تغطيها الدراسة.

جدول (1)

توزيع الشركات المدرجة في بورصة فلسطين

النسبة	العينة	القطاع
22.4%	11	الاستثمار
16.3%	8	البنوك
16.3%	8	التأمين
26.6%	13	الصناعة
18.4%	9	الخدمات
100%	49	المجموع

المصدر: موقع بورصة فلسطين، 2022

عينة الدراسة

تكونت عينة الدراسة من (13) شركة مساهمة عامة صناعية مدرجة في بورصة فلسطين، بشرط توفر قوائمها المالية خلال السنوات (2010-2020)، وتمثل نسبتها (45%) من مجتمع الدراسة بنسبة تمثل هذا المجتمع، وهذه الشركات هي (العربية لصناعة الدهانات، والقدس للمستحضرات الطبية، والوطنية لصناعة الألمنيوم والبروفيلات نابكو، والوطنية لصناعة الكرتون، وبيت جالا لصناعة الأدوية، وبيير

زيت للأدوية، ودار الشفاء لصناعة الادوية، ودواجن فلسطين، وسجائر القدس، وفلسطين لصناعات اللدائن، ومصانع الزيوت النباتية، ومصنع الشرق للالكترود، ومطاحن القمح الذهبي).

أداة الدراسة

تم إجراء التحليل الخاص بالمتغيرات المالية للبيانات المالية المستقاة من القوائم المالية، بعد توفر جميع المعلومات التي تعبر عن متغيرات الدراسة، وقد تم تطبيق خطوات التحليل الإحصائي للنتائج التي تم الحصول عليها من خلال تطبيق المؤشرات المالية.

ومن خلال طبيعة الدراسة، وطبيعة البيانات التي يجب توفيرها لأغراض الدراسة، وتحقيق هدف الدراسة، وهو فحص العلاقة بين متغيرات الدراسة التي تتعلق بأثر ضريبة القيمة المضافة على الأداء المالي للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، وتم تحليل البيانات التي تم جمعها، والتي تعبر عن بيانات كمية تم استخلاصها من القوائم المالية للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، وتعتمد الباحثة على الأسلوب الكمي في التحليل الإحصائي مستخدمةً تحليل ارتباط بيرسون، وتحليل الانحدار.

إجراءات الدراسة

قامت الباحثة باتباع التسلسل التالي في حساب متغيرات الدراسة وهي:

1. القيام بتجميع القوائم المالية للشركات المساهمة العامة الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين للسنوات (2010-2020).

2. العمل على تفرغ البيانات المالية اللازمة لحساب متغيرات الدراسة لجميع الشركات المحددة باستخدام برنامج الجداول الالكترونية (Excel).

3. إجراء احتساب لإجماليات البيانات السابقة لجميع تلك الشركات، ومن ثم حساب الأرقام التي تعبر عن متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة.

4. العمل على تلخيص القيم المتحصل عليها والتي تعود لقيم المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة التي تم جمعها في جدول البيانات.

5. إجراء التحليل الإحصائي والحصول على نتائج الدراسة.

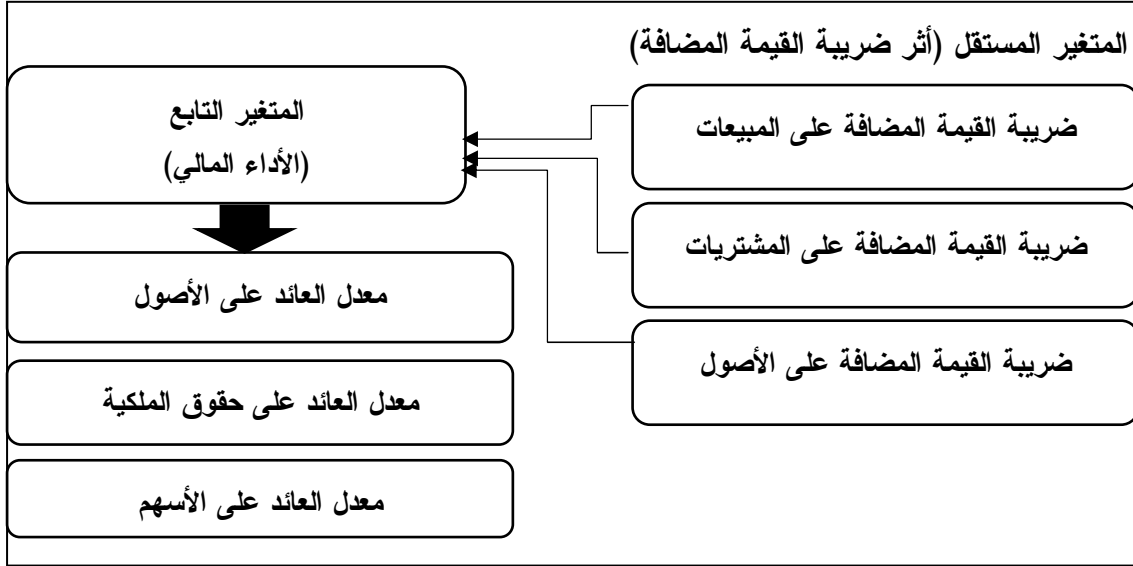
قياس متغيرات الدراسة

تم استخدام مجموعة من المؤشرات والمقاييس التي تتعلق بمتغيرات الدراسة المستقلة والمتغيرات التابعة، من واقع القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين، ويتضمن الجدول رقم (2) أساليب قياس متغيرات الدراسة:

جدول (2)

قياس متغيرات الدراسة

الرمز	طريقة القياس	المؤشر	المتغيرات	الرقم
المتغيرات المستقلة: أثر ضريبة القيمة المضافة				
VAS	المبيعات X نسبة ضريبة القيمة المضافة لكل سنة	الضريبة المفروضة على شراء الصفقات الفعلية	ضريبة القيمة المضافة على المبيعات	1
VAP	المشتريات X نسبة ضريبة القيمة المضافة لكل سنة	الضريبة المفروضة على شراء الصفقات التجارية	ضريبة القيمة المضافة على المشتريات	2
VAA	الزيادة في الأصول الثابتة X نسبة ضريبة القيمة المضافة لكل سنة	الضريبة المفروضة على التصرف بالأصول والاعتراف بها وقت البيع أو الشراء	ضريبة القيمة المضافة على الأصول	3
المتغير التابع: الأداء المالي				
EPS	صافي الدخل / عدد الأسهم المتداولة	النسبة على العائد الذي يحققه السهم من خلال الاستثمار	العائد على الاسهم	5
ROA	صافي الربح / اجمالي الأصول	مدى ربحية الشركة بالنسبة لمجموع أصولها	العائد على الأصول	6
ROE	صافي الربح / حقوق الملكية	النسبة على العائد الذي يحققه الملاك على استثمار أموالهم	العائد على حقوق الملكية	7



المعالجات الإحصائية المستخدمة في الدراسة

تم تحليل معلومات الدراسة من خلال استخدام برنامج (Eviews) لأن متغيرات الدراسة تعبر عن بيانات كمية، تم استخلاصها من القوائم المالية والتقارير المالية للشركات المساهمة العامة الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين، محل الدراسة، وتم الاعتماد على الأسلوب الكمي في التحليل الإحصائي مستخدمة تحليل ارتباط بيرسون وتحليل الانحدار الخطي والمتعدد، كما يأتي:

1. المتوسطات الحسابية (Mean) والانحرافات المعيارية (Standard Deviation) المتعلقة بمتغيرات الدراسة.
2. معامل ارتباط بيرسون (Person Correlation Coefficient) بين المتغيرات المستقلة والتابعة.
3. تحليل الانحدار المتعدد والخطي (Mutable and Linear Regression Analysis) لقياس أثر المتغيرات التابعة على المتغيرات المستقلة.

الفصل الثالث

نتائج الدراسة

فيما يلي عرضاً لنتائج الدراسة:

النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة والفرضيات التابعة لها

جدول (3)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لبيانات ضريبة القيمة المضافة والأداء المالي للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين

المحور	المتغير	أقل قيمة	أعلى قيمة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
ضريبة القيمة المضافة	ضريبة القيمة المضافة	0	79568433	14653386	1318401
	على المبيعات	0	7534216	1586864	180228.9
	ضريبة القيمة المضافة على المشتريات	0	70379	1750.867	819.9137
الأداء المالي للشركات	على الأصول	0	3.974555	0.314592	0.529606
	العائد على الاسهم	0	99059921	26807365	23031737
	العائد على الاصول	0	79731038	18562938	17124651
لشركات	العائد على حقوق الملكية	0			

يبين الجدول (3) كل من المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، لبيانات ضريبة القيمة المضافة وبيانات الأداء المالي للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، بالإضافة لأعلى قيمة وأقل قيمة، وقد كان المتوسط الحسابي لضريبة القيمة المضافة على المبيعات (14653386) وانحراف معياري بلغ (1318401)، أما المتوسط الحسابي لضريبة القيمة المضافة على المشتريات فقد كانت (1586864) وانحراف معياري بلغ (180228.9) وأن المتوسط الحسابي لضريبة القيمة

المضافة على الأصول كانت (1750.867) وبانحراف معياري بلغ (819.9137) وكانت أعلى قيمة لضريبة القيمة المضافة على المبيعات وقد بلغت (79568433).

أما بالنسبة العائد على الأسهم فقد كان المتوسط الحسابي له (0.314592) وانحرافه المعياري بلغ (0.529606)، أما العائد على الأصول فقد بلغ المتوسط الحسابي له (26807365) والانحراف المعياري له (23031737)، كما أن العائد على حقوق الملكية فقد بلغ المتوسط الحسابي له (18562938) والانحراف المعياري له (17124651) وكانت أعلى قيمة للعائد على الأصول وبلغ (99059921).

نتائج سؤال الدراسة الأول: ما أثر ضريبة القيمة المضافة على الأداء المالي للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين؟

لتحليل سؤال الدراسة الأول، تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression) ومصفوفة ارتباط بيرسون Pearson Correlation Matrix لبيانات ضريبة القيمة المضافة والأداء المالي للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، وكانت نتائجها كالتالي:

جدول (4)

نتائج تحليل الانحدار (Regression) لاختبار أثر ضريبة القيمة المضافة على الأداء المالي للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين

المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	قيمة B	معامل التحديد (R2)	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
الانحدار	0.0170	1	0.0017		3755768			
الخطأ	0.0209	141	0.0014	114.662	0.451933 -0.423528	0.448	0.669	*0.016
المجموع	0.0349	142			0.064832			

* (دال إحصائيا عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$)

تبين من نتائج الجدول (4) أن قيمة (F) التي حسبت وكانت (114.662) ومستوى دلالة (0.016) عند قيمة مستوى درجات حرية (1) و(141) وهذا يوجب وجود أثر دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لضريبة القيمة المضافة على الأداء المالي للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، أما مستوى القوة التفسيرية لنموذج العلاقة (R2) فقد سجلت (0.448) ومعامل ارتباطها (R) يساوي 0.669 وتعني أن ضريبة القيمة المضافة تفسر ما قيمته (44.8%) من الأداء المالي للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين.

كذلك يلاحظ وجود علاقة طردية مرتبطة موجبة وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين ضريبة القيمة المضافة والأداء المالي للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين مقدارها (0.669) عند مستوى دلالة (0.016).

نتائج الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر لضريبة القيمة المضافة على المبيعات على العائد على الأصول للشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين.

لتحليل سؤال الدراسة الفرعي الأول وفرضيته، استخدمت الباحثة اختبار تحليل الانحدار الخطي (Linear Regression) ومصفوفة ارتباط بيرسون Pearson Correlation Matrix لبيانات أثر ضريبة القيمة المضافة على المبيعات والعائد على الأصول، وكانت نتائجها كالتالي:

جدول (5)

نتائج تحليل الانحدار (Regression) لاختبار أثر ضريبة القيمة المضافة على المبيعات على العائد على الأصول للشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين

المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	قيمة B	معامل التحديد (R2)	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
الانحدار	0.0154	1	0.0154		23824			
الخطأ	0.0199	141	0.0141	108.948	0.41933	0.435	0.660	*0.009
المجموع	0.0353	142						

* (دال إحصائياً عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$)

تبين من نتائج الجدول (5) أن قيمة (F) التي حسبت كانت (108.948) ومستوى الدلالة المحسوب (0.009) وفق مستوى درجات الحرية (1) و(141) وهذا يؤكد وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لضريبة القيمة المضافة على المبيعات على العائد على الأصول للشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين حيث أن ضريبة القيمة المضافة تعطي مؤشرات مالية وإدارية حول الأداء المالي للشركات من خلال العائد على الأصول باعتباره أحد المؤشرات المالية الدالة على الأداء المالي للشركات، أما القوة التفسيرية لنموذج العلاقة (R2) فقد سجلت (0.435) ومستوى معامل الارتباط (R) يساوي (0.660) وتعني أن مستوى ضريبة القيمة المضافة على المبيعات تفسر (0.43.5%) من مستوى العائد على الأصول للشركات المساهمة العامة الصناعية الفلسطينية. وبما أن مستوى الدلالة (0.009) وهي أقل من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة بأنه يوجد علاقة طردية مرتبطة ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين ضريبة القيمة المضافة على المبيعات والعائد على الأصول للشركات الصناعية الفلسطينية وقيمتها (0.660) عند مستوى دلالة محسوبة (0.009).

نتائج الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر لضريبة القيمة المضافة على المبيعات على العائد على الأسهم للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين.

لتحليل سؤال الدراسة الفرعي الثاني وفرضيته، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي (Linear Regression) ومصفوفة ارتباط بيرسون Pearson Correlation Matrix لبيانات ضريبة القيمة المضافة على المبيعات والعائد على الأسهم، وكانت نتائجها كالتالي:

جدول (6)

نتائج تحليل الانحدار (Regression) لاختبار أثر ضريبة القيمة المضافة على المبيعات على العائد على الأسهم للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين

المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	قيمة B	معامل التحديد (R2)	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
الانحدار	0.000714	1	0.0714		14786			
الخطأ	0.0353	141	0.0250	0.02854	-0.43528	0.0002	0.014	0.866
المجموع	0.0353	142						

* (دال إحصائياً عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$)

تبين من نتائج الجدول (6) أن قيمة (F) وهي (0.02854) ومستوى الدلالة (0.866) وفق مستوى درجات حرية (1) و(141) وهذا يؤكد عدم وجود أثر ذا دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لأثر ضريبة القيمة المضافة على المبيعات على العائد على الأسهم للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين حيث أن ضريبة القيمة المضافة تتناسب عكسياً مع العائد على الأسهم التي تكون في حالة انخفاض في الاستثمارات لعدم وجود حوافز تشجع المستثمرين على ذلك، أما القوة التفسيرية لنموذج العلاقة بين المتغيرات (R2) سجلت (0.0002) ومستوى معامل الارتباط (R) يساوي (-0.014) وهي رصدت قوة تفسيرية ضعيفة تقترب من العدم وتعني أن مستوى ضريبة القيمة المضافة على المبيعات تفسر (0.0002%) من مستوى العائد على الأسهم للشركات المساهمة العامة الصناعية الفلسطينية، كما يوجد علاقة ارتباط عكسية ضعيفة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين ضريبة القيمة المضافة على المبيعات والعائد على الأسهم للشركات الصناعية الفلسطينية قيمتها (-0.014) عند مستوى الدلالة (0.866)، وبما أن مستوى الدلالة أعلى من (≤ 0.05)، فإنه يتم قبول الفرضية الصفرية على أنه لا يوجد أثر لضريبة القيمة المضافة على المبيعات على العائد على الأسهم للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين.

نتائج الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ضربية القيمة المضافة على المبيعات على العائد على حقوق الملكية للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين.

لتحليل سؤال الدراسة الفرعي الثالث وفرضيته، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي (Linear Regression) ومصفوفة ارتباط بيرسون Pearson Correlation Matrix لبيانات أثر ضربية القيمة المضافة على المبيعات والعائد على حقوق الملكية، وكانت نتائجها كالتالي:

جدول (7)

نتائج تحليل الانحدار (Regression) لاختبار أثر ضربية القيمة المضافة على المبيعات على العائد على حقوق الملكية للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين

المصدر	مجموع المربعات الحرة	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	قيمة B	معامل التحديد (R2)	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
الانحدار	0.0106	1	0.01060	5280525				
الخطأ	0.0247	141	0.0175	60.656	0.504923	0.300	0.548	*0.001
المجموع	0.0353	142						

* (دال إحصائيا عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$)

نتبين من نتائج الجدول (7) أن قيمة (F) التي حسبت (60.656) ومستوى الدلالة لها (0.001) وفق مستوى درجات حرية (1) و(141) وهذا يؤكد على أنه يوجد أثر ذا دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لأثر ضربية القيمة المضافة على المبيعات على العائد على حقوق الملكية للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، وهذا يؤكد على أن ضربية القيمة المضافة على المبيعات تؤثر على الاتجاه نحو الاستثمارات وتوسيعها وبالتالي زيادة الأرباح مما يزيد دفع ضربية القيمة المضافة على الحركة التجارية التي تتضمن مبيعات مرتفعة ويؤكد على الأداء المالي المرتفع، أما القوة التفسيرية لنموذج العلاقة بين المتغيرات (R2) هي (0.300) ومعامل الارتباط (R) هو (0.548) وتعني أن مستوى ضربية القيمة المضافة على المبيعات تفسر ما مقداره 30% من مستوى العائد على حقوق الملكية للشركات المساهمة العامة الصناعية الفلسطينية)، كما يوجد علاقة مرتبطة طردية ذات

دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين ضريبة القيمة المضافة على المبيعات والعائد على حقوق الملكية للشركات الصناعية الفلسطينية مقدارها (0.548) عند مستوى الدلالة المحسوب (0.001)، وبما أن قيمة مستوى الدلالة أقل من ($\alpha \leq 0.05$) فإنه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه يوجد أثر ضريبة القيمة المضافة على المبيعات على العائد على حقوق الملكية للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين.

نتائج الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد أثر ضريبة القيمة المضافة على المشتريات على العائد على الأصول للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين.

لتحليل سؤال الدراسة الفرعي الرابع وفرضيته، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي (Linear Regression) ومصفوفة ارتباط بيرسون Pearson Correlation Matrix لبيانات ضريبة القيمة المضافة على المشتريات والعائد على الأصول، وكانت نتائجها كالتالي:

جدول (8)

نتائج تحليل الانحدار (Regression) لاختبار أثر ضريبة القيمة المضافة على المشتريات على العائد على الأصول للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين

المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	قيمة B	معامل التحديد (R2)	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
الانحدار الخطأ	0.0172	1	0.0172	304232				
المجموع	0.0487	141	0.0345	49.910	0.0478	0.261	0.511	*0.006
	0.0669	142						

* (دال إحصائياً عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$)

تبين من نتائج الجدول (8) أن قيمة (F) التي حسبت هي (49.910) ومستوى الدلالة المحسوب (0.006) وفق مستوى درجات حرية (1) و(141) وهذا يؤكد وجود أثر ذا دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لأثر ضريبة القيمة المضافة على المشتريات على العائد على الأصول للشركات

الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين حيث أن ضريبة القيمة المضافة على المشتريات تزيد من قيمة العائد على الأصول من خلال التوسعات الاستثمارية في الأصول والتي تعود بعوائد عالية ويدل ذلك على الأداء المالي المرتفع، أما القوة التفسيرية لنموذج العلاقة بين المتغيرات (R2) هو (0.261) ومعامل الارتباط بينها (R) هو (0.511) وتعني أن مستوى ضريبة القيمة المضافة على المشتريات تفسر ما مقداره 26.1% من مستوى العائد على الأصول للشركات المساهمة العامة الصناعية الفلسطينية، كما يوجد علاقة طردية مرتبطة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين ضريبة القيمة المضافة على المشتريات والعائد على الأصول للشركات الصناعية الفلسطينية قيمتها (0.511) عند مستوى الدلالة المحسوب (0.006)، وبما أن مستوى الدلالة أقل من ($\alpha \leq 0.05$) فإنه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد أثر ضريبة القيمة المضافة على المشتريات على العائد على الأصول للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين.

نتائج الفرضية الفرعية الخامسة: لا يوجد أثر لضريبة القيمة المضافة على المشتريات على العائد على الأسهم للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين.

لتحليل سؤال الدراسة الفرعي الخامس وفرضيته، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي (Linear Regression) ومصفوفة بيرسون Pearson Correlation Matrix لبيانات ضريبة القيمة المضافة على المشتريات والعائد على الأسهم، وكانت نتائجها كالتالي:

جدول (9)

نتائج تحليل الانحدار (Regression) لاختبار أثر ضريبة القيمة المضافة على المشتريات على العائد على الأسهم للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين

المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	قيمة B	معامل التحديد (R2)	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
الانحدار	0.0405	1	0.0405		1269554			
الخطأ	0.0619	141		9.2287		0.061	0.247	0.000*
المجموع	0.0660	142	0.0439		1008638			

* (دال إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$)

تبين من نتائج الجدول (9) أن قيمة (F) التي حسبت كانت (9.2287) ومستوى الدلالة (0.000) وفق مستوى درجات حرية (1) و(141) وهذا يؤكد وجود أثر ذا دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لضريبة القيمة المضافة على المشتريات على العائد على الأسهم للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين حيث أن ضريبة القيمة المضافة على المشتريات تزيد من العوائد الخاصة باستثمارات الأسهم مما يزيد من الأرباح التي تستحق عليها ضرائب، أما القوة التفسيرية لنموذج العلاقة بين متغيرات الدراسة (R2) هي (0.061) ومعامل الارتباط بينها (R) هي (0.247) وتعني أن مستوى ضريبة القيمة المضافة على المشتريات تفسر ما مقداره 6.1% من مستوى العائد على الأصول للشركات المساهمة العامة الصناعية الفلسطينية، كما يوجد علاقة ارتباط طردية ذو دلالة إحصائية عند ($\alpha \leq 0.05$) بين ضريبة القيمة المضافة على المشتريات والعائد على الأسهم للشركات الصناعية الفلسطينية قيمتها (0.247) عند مستوى الدلالة المحسوب (0.000)، وبما أن مستوى الدلالة أقل من ($\alpha \leq 0.05$) فإنه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه يوجد أثر لضريبة القيمة المضافة على المشتريات على العائد على الأسهم للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين.

نتائج الفرضية الفرعية السادسة: لا يوجد أثر لضريبة القيمة المضافة على المشتريات على العائد على حقوق الملكية للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين.

لتحليل سؤال الدراسة الفرعي السادس وفرضيته، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي (Linear Regression) ومصفوفة ارتباط بيرسون Pearson Correlation Matrix لبيانات أثر ضريبة القيمة المضافة على المشتريات على العائد على حقوق الملكية، وكانت نتائجها كالتالي:

جدول (10)

نتائج تحليل الانحدار (Regression) لاختبار أثر ضريبة القيمة المضافة على المشتريات على العائد على حقوق الملكية للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين

المصدر	مجموع المربعات الحرة	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	قيمة B	معامل التحديد (R2)	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
الانحدار	0.0234	1	0.0234	1950346				
الخطأ	0.0426	141	0.0302	77.5792	0.074979	0.354	0.595	0.000*
المجموع	0.0660	142						

* (دال إحصائياً عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$)

تبين من نتائج الجدول (10) أن قيمة (F) التي حسبت كانت (77.5792) ومستوى الدلالة المحسوب (0.000) وفق مستوى درجات حرية (1) و(141) وهذا يؤكد وجود أثر ذا دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لأثر ضريبة القيمة المضافة على المشتريات على العائد على حقوق الملكية للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين فرضية القيمة المضافة على المشتريات تساهم في ارتفاع أدائها المالي من خلال العائد على حقوق الملكية الناتج عن عوائد الاستثمار، أما القوة التفسيرية لنموذج العلاقة بين المتغيرات (R2) هو (0.354) ومعامل الارتباط بين المتغيرات (R) كان (0.595) وتعني أن مستوى ضريبة القيمة المضافة على المشتريات تفسر ما مقداره 35.4% من مستوى العائد على حقوق الملكية للشركات المساهمة العامة الصناعية الفلسطينية، كما يوجد علاقة ارتباط طردية ذا دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين ضريبة القيمة المضافة على

المشتريات والعائد على حقوق الملكية للشركات الصناعية الفلسطينية قيمتها (0.595) عند مستوى الدلالة المحسوب (0.000)، وبما أن قيمة مستوى الدلالة أقل من ($\alpha \leq 0.05$) فإنه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه يوجد أثر لضريبة القيمة المضافة على المشتريات على العائد على حقوق الملكية للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين.

نتائج الفرضية الفرعية السابعة: لا يوجد أثر لضريبة القيمة المضافة على الأصول على العائد على الأصول للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين.

لتحليل سؤال الدراسة الفرعي السابع وفرضيته، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي (Linear Regression) ومصفوفة ارتباط بيرسون Pearson Correlation Matrix لبيانات اثر ضريبة القيمة المضافة على الأصول والعائد على الأصول، وكانت نتائجها كما في الجدول (11) في الملحق (ب).

تبين من نتائج الجدول (11) أن قيمة (F) التي حسبت كانت (4.45543) ومستوى الدلالة (0.003) وفق مستوى درجات الحرية (1) و (141) وهذا يؤكد أنه يوجد أثر ذا دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لأثر ضريبة القيمة المضافة على الأصول على العائد على الأصول للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين فضريبة القيمة المضافة على الصول تخفض العائد على تلك الأصول لفرض ضرائب عالية على عوائد الاستثمار، أما القوة التفسيرية لنموذج العلاقة بين المتغيرات (R²) هو (0.030) ومستوى معامل الارتباط بين المتغيرات (R) كان (0.595) وهي قوة تفسيرية تعني أن مستوى ضريبة القيمة المضافة على الأصول تفسر ما مقداره 30.0% من مستوى العائد على الأصول للشركات المساهمة العامة الصناعية الفلسطينية، كما يوجد علاقة ارتباطية عكسية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين ضريبة القيمة المضافة على الأصول والعائد على الأصول للشركات الصناعية الفلسطينية قيمتها (-0.595) عند مستوى الدلالة المحسوب (0.003)، وبما أن مستوى الدلالة كان أقل من ($\alpha \leq 0.05$) فإنه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول

الفرضية البديلة والتي تنص على أنه يوجد أثر ضربية القيمة المضافة على الأصول على العائد على الأصول للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين.

نتائج الفرضية الفرعية الثامنة: لا يوجد أثر ضربية القيمة المضافة على الأصول على العائد على الأسهم للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين.

لتحليل سؤال الدراسة الفرعي الثامن وفرضيته، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي (Linear Regression) ومصفوفة بيرسون Pearson Correlation Matrix للبيانات أثر ضربية القيمة المضافة على الأصول والعائد على الأسهم، وكانت نتائجها كما في الجدول (12) في الملحق (ب).

تبين من نتائج الجدول (12) أن قيمة (F) التي حسبت كانت (0.27478) ومستوى الدلالة المحسوب (0.120) وفق مستوى درجات الحرية (1) و (141) وهذا يؤكد أنه لا يوجد أثر ذا دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لأثر ضربية القيمة المضافة على الأصول على العائد على الأسهم للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين حيث لا يوجد تأثير مباشر لضربية القيمة المضافة على الوصل على العائد على الأسهم لأن حركة الأسواق المالية لها خصوصيتها، أما القوة التفسيرية لنموذج العلاقة بين المتغيرات (R^2) فهي (0.001) وقيمة معامل الارتباط (R) هو 0.044 وهي قوة تفسيرية ضعيفة تقترب من العدم تعني أن مستوى ضربية القيمة المضافة على الأصول تفسر ما قيمته 0.001% من مستوى العائد على الأسهم للشركات المساهمة العامة الصناعية الفلسطينية، كما يوجد علاقة ضعيفة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين ضربية القيمة المضافة على الأصول والعائد على الأسهم للشركات الصناعية الفلسطينية قيمتها (0.044) عند مستوى الدلالة المحسوب (0.120)، وبما أن مستوى الدلالة اعلى من ($\alpha \leq 0.05$) فإنه يتم قبول الفرضية الصفرية والتي تنص على أنه لا يوجد أثر ضربية القيمة المضافة على الأصول على العائد على الأسهم للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين.

نتائج الفرضية الفرعية التاسعة: لا يوجد أثر ضربية القيمة المضافة على الأصول على العائد على حقوق الملكية للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين.

لتحليل سؤال الدراسة الفرعي التاسع وفرضيته، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي (Linear Regression) ومصفوفة ارتباط بيرسون Pearson Correlation Matrix لبيانات اثر ضربية القيمة المضافة على الأصول على العائد على حقوق الملكية، وكانت نتائجها كما في الجدول (13) في الملحق (ب).

تبين من نتائج الجدول (13) أن قيمة (F) التي حسبت كانت (3.91659) ومستوى الدلالة المحسوب (0.004) وفق مستوى درجات الحرية (1) و (141) وهذا يوجب يؤكد أثر ذا دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لأثر ضربية القيمة المضافة على الأصول على العائد على حقوق الملكية للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين حيث لا يوجد علاقة مباشرة بين ضربية القيمة المضافة على الأصول والعائد على حقوق الملكية، أما القوة التفسيرية لنموذج العلاقة بين المتغيرات (R^2) كانت (0.027) وقيمة معامل الارتباط (R) هي 0.164 وهي قوة تفسيرية ضعيفة تعني أن مستوى ضربية القيمة المضافة على الأصول تفسر ما مقداره 2.7% من مستوى العائد على الأسهم للشركات المساهمة العامة الصناعية الفلسطينية، كما يوجد علاقة مرتبطة عكسية دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين ضربية القيمة المضافة على الأصول والعائد على الأسهم للشركات الصناعية الفلسطينية قيمتها (-0.146) عند مستوى الدلالة المحسوب (0.004)، وبما أن مستوى الدلالة أقل من ($\alpha \leq 0.05$) فإنه يتم قبول الفرضية الصفرية والتي تنص على أنه لا يوجد أثر ضربية القيمة المضافة على الأصول على العائد على حقوق الملكية للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين.

الفصل الرابع

مناقشة النتائج

المقدمة

يهدف الفصل الحالي إلى التوصل إلى تفسير نتائج الدراسة، التي تتعلق في أثر ضريبة القيمة المضافة على الأداء المالي للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين للسنوات 2010 - 2020، وبيان دور بعض المتغيرات وتأثيراتها على بعضها البعض، والتي تتعلق بمجالات وموضوع الدراسة، وقد تضمنت الدراسة مجموعة من الأسئلة والفرضيات التي تم اختبارها، وتقوم الباحثة بناء على ذلك بمناقشة النتائج التي تم التوصل إليها، للوصول إلى أهم النتائج والتي بناء عليها يتم وضع العديد من التوصيات الخاصة بذلك.

مناقشة النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة وفرضياتها

السؤال الرئيس: ما أثر ضريبة القيمة المضافة على الأداء المالي للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين؟

أشارت النتائج إلى وجود أثر دال لضريبة القيمة المضافة على الأداء المالي للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين وعلاقة ارتباط طردية ايجابية، بمعنى أنه كلما ازداد تحصيل ضريبة القيمة المضافة تعزز الأداء المالي للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين. ويفسر ذلك بأن الشركات المساهمة العامة الصناعية الفلسطينية لديها التزام بأداء ضريبة القيمة المضافة، من خلال شراء أو بيع منتج أو خدمة من شركة أو تداول أصل معين، باعتبارها ضريبة تعمل على تحقيق العدالة الضريبية، وبناء على ذلك تساهم هذه الضريبة في فحص مستوى الأداء المالي للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين من خلال وجود ضوابط محددة تزيد من

التزامها تجاه هذه الضريبة بالرجوع للتعليمات والأنظمة التي تطبقها الشركات، فموظفي تلك الشركات يرون بأن ضريبة القيمة المضافة تساهم في توزيع العبء الضريبي للعمليات الإنتاجية وعمليات الاستهلاك، على المراحل المختلفة بشكل عادل، على القيم المضافة لها في كل مرحلة على قيمة المنتج الاجمالية، كما أن دفع المكلف المباشر لضريبة القيمة المضافة يزيد الإيرادات العامة بشكل مستمر، وذلك يؤكد على ظهور المؤشرات المالية والإدارية التي تبين مدى قدرة الشركات على رفع مستوى الأداء المالي لها.

وتتسجم هذه النتيجة مع ما ورد في نتيجة دراسة (السيد، والسليمان، 2018) التي أظهرت أن حد التسجيل الإلزامي المحدد بنظام ضريبة القيمة المضافة على المبيعات والمشتريات مناسب بشكل يجعله يساعد في تخفيف العبء الواقع على الإدارة الضريبية مما ينتج عنه ارتفاع الأداء المالي، ومع نتيجة (الجلي ومحمد، 2017) التي أظهرت وجود علاقة قوية بين تطبيق الضريبة على القيمة المضافة على المشتريات وتوحيد القوانين الضريبية وبين الأداء المالي، ومع نتيجة دراسة (Gendron, 2016) التي أظهرت أن تطبيق نظام ضريبة القيمة المضافة على المشتريات يزيد من الأداء المالي، ومع نتيجة دراسة (Ironkwe, et al, 2015) التي أظهرت كما أن فرض هذه الضريبة على استيراد وتوريد الأصول في مختلف مراحل سلسلة التوريد النيجيرية يساهم في تحسين أداء الشركات المالي وبالتالي استدامة عملها، ومع نتيجة دراسة (Palil, 2011) التي أظهرت أن المعرفة الضريبية للمكلفين ستعكس إيجاباً على الامتثال الضريبي وخاصة ضريبة القيمة المضافة على الأصول ويقلل من الميل إلى التهرب من الضرائب وبالتالي يضمن استمرار عمل الشركة وتقدمها.

سؤال الدراسة الفرعي الأول: ما أثر ضريبة القيمة المضافة على المبيعات على العائد على الأصول للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين؟

أشارت النتائج إلى وجود أثر دال لضريبة القيمة المضافة على المبيعات على العائد على الأصول للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين ووجود علاقة طردية إيجابية، بمعنى كلما ازداد تحصيل ضريبة القيمة المضافة ارتفع العائد على الأصول للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين.

ويفسر ذلك بأن تطبيق وأداء الشركات المساهمة العامة الصناعية الفلسطينية لضريبة القيمة المضافة على المبيعات يرفع العائد على أصولها والمستخدمة في استثمارات عالية العوائد، وبالتالي تستلزم التزام بدفع ضريبة القيمة المضافة على ما يقدمه المشروع من قيمة مضافة من خلال الأرباح وزيادة المبيعات التي تزيد من أصول الشركة وترفع عوائدها وتؤكد مستوى استمراريتها، ومن المعلوم أن الشركات توفر الأنظمة المالية والإدارية ونظام الرقابة الداخلية في الشركات التي تراقب الالتزام بسداد هذه الضريبة الخاصة بالمبيعات، إضافة إلى الرقابة الفعالة التي تتضمن فحص طبيعة أعمال الشركات وأنشطتها والتي تزيد من معدلات العائد على الأصول عند توسيع أعمالها، كما أن فرض هذه الضريبة بهذا الشكل يساعد الحكومة في الحصول على الضرائب بشكل مبكر ولا تضطر للانتظار لحين بيع المنتج للمستهلك النهائي بما يتلاءم مع أساس الاستحقاق.

وتختلف نتيجة ما توصلت له هذه الدراسة مع نتائج دراسة (آل زلفة، 2020) التي أظهرت عدم وجود علاقة دالة بين تطبيق ضريبة القيمة المضافة على المبيعات ومعدل العائد على الأصول للشركات في عينة الدراسة.

سؤال الدراسة الفرعي الثاني: ما أثر ضريبة القيمة المضافة على المبيعات على العائد على الأسهم للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين؟

أشارت النتائج إلى عدم وجود أثر دال لضريبة القيمة المضافة على المبيعات على العائد على الأسهم للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين ووجود علاقة عكسية ضعيفة، بمعنى كلما أزداد تحصيل ضريبة القيمة المضافة قل العائد على الأسهم بصورة طفيفة للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين.

ويفسر ذلك بأن الشركات المساهمة العامة الصناعية الفلسطينية تتمتع بمركز قوة داخل السوق من خلال العائد على السهم الذي تحققه من خلال الاستثمارات وهذا ما يزيد من مدى نمو أعمالها وتحسين أدائها المالي خلال مسيرتها الاستثمارية التي تزيد عوائدها وأرباحها، وهذا لا يتأثر بضريبة القيمة المضافة، حيث لا يوجد قيود ضريبية بخصوصها على الاستثمار بالأسهم، وهذا يؤدي إلى تعزيز أدائها المالي في عملها، فالتزام تسديد ضريبة القيمة المضافة باختلاف مبلغها المستحقة على الشركات لا تعطي مؤشرات واضحة على تزايد من مستويات أدائها المالي، والاتجاهات المستقبلية لزيادة الاستثمارات أو تخفيضها، حيث أن المبالغ الضريبية المرتفعة قد تخفض من العائد على الأسهم الذي يمكن أن يشجع المستثمرين لزيادة حركتهم الاستثمارية في السوق، فعندما يرتفع التزام الشركات بتلك الضريبة تتخفف عوائد الأسهم في البوصة، لأنها تجعل المستثمرين يعيدون النظر باستثماراتهم في تلك الشركات من حيث أداء عملها.

واتفقت هذه النتائج مع ما ورد من نتائج دراسة (آل زلفة، 2020) التي أكدت وجود علاقة ارتباط عكسية بين تطبيق ضريبة القيمة المضافة على المبيعات ومعدل العائد على الأسهم للشركات عينة الدراسة.

سؤال الدراسة الفرعي الثالث: ما أثر ضريبة القيمة المضافة على المبيعات على العائد على حقوق

الملكية للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين؟

أشارت النتائج إلى وجود أثر دال لضريبة القيمة المضافة على المبيعات على العائد على حقوق الملكية للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين ووجود علاقة طردية إيجابية، بمعنى كلما ازداد تحصيل ضريبة القيمة المضافة زاد العائد على حقوق الملكية للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين.

ويفسر ذلك بأن هذه الضريبة تساهم في زيادة الصادرات من خلال الاعتماد على توسيع أنشطتها، التي بدورها تحفز المستثمرين بتوسيع استثماراتهم في الآليات والمعدات والأجهزة التي تزيد من الإنتاج المحلي للسلع والخدمات وبالتالي تحفيز عمليات البيع وصولاً إلى زيادة القدرة على تصدير السلع والمنتجات للخارج، كما تساهم في إنعاش قطاع الصادرات وتقوية قدرته التنافسية في الأسواق العالمية بل أن دعم قطاع الصادرات يعتبر من القيمة المضافة على الصادرات (بسعر صفر) وميزة هذا السعر أن الذي يقوم بتصدير سلع وخدمات خاضعة للضريبة يتمتع بإعفاء من تلك الضريبة، إضافة إلى استرداد ما تم دفعه من ضريبة في المراحل السابقة كتخفيض مستمر مستتر لتكلفة الصادرات.

وكما كان تحصيل هذه الضريبة على المبيعات مرتفعاً كان مؤشراً دالاً على ارتفاع مستوى أدائها المالي، مما ينعكس على ارتفاع العائد على حقوق الملكية فربحية الاستثمار يزيد مدى كفاءة الشركات في إدارة أموال المستثمرين من خلال ربحية السهم الواحد والذي يزيد من ثقة المستثمرين ويزيد من استمراريتهم في الاستثمار في أسهم تلك الشركات في ظل ارتفاع عوائدها على حقوق المساهمين.

واتفقت هذه النتائج مع ما ورد في نتائج دراسة (الزهراني وآخرون، 2018) التي أكدت وجود علاقة ارتباط طردية بين تطبيق ضريبة القيمة المضافة على المبيعات ومعدل العائد على حقوق الملكية للشركات عينة الدراسة.

سؤال الدراسة الفرعي الرابع: ما أثر ضريبة القيمة المضافة على المشتريات على العائد على الأصول للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين؟

أشارت النتائج إلى وجود أثر دال لضريبة القيمة المضافة على المشتريات على العائد على الأصول للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، ووجود علاقة طردية إيجابية، بمعنى كلما أزداد تحصيل ضريبة القيمة المضافة زاد العائد على الأصول للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين.

ويفسر ذلك بأن ضريبة القيمة المضافة تفرض في كل مرحلة من مراحل الإنتاج، وفي جميع مراحل نقل البضائع ونقل ملكيتها من خلال المنتجين، وتجار الجملة وتجار التجزئة، فالمستهلك هو نقطة النهاية لحاملها لشراء منتج أو خدمة، فزيادة الاستثمارات في الأصول وتوسيع العمل في الشركات مؤشر على الأداء المالي في ظل ارتفاع العائد على الأصول والاستثمار معاً، فضريبة القيمة المضافة إذا كانت محفزة للشركات على تحسين أدائها المالي من خلال تخفيض مستوياتها قد تزيد من عوائد المستثمرين عند الاستثمار بأصولها باعتبارها ضريبة تحمل في النهاية للمستهلك مما يساعد على تشجيع المساهمين على الاستثمار في أصولها ذات القيمة العالية التي تحقق عوائد عالية باستمرار وهذا هو ما يجذب المستثمرين.

واتفقت نتائج هذه الفرضية مع ما ورد من نتائج دراسة (الجعلي ومحمد، 2017) التي أكدت وجود علاقة ارتباط طردية بين تطبيق ضريبة القيمة المضافة على المشتريات ومعدل العائد على الأصول للشركات عينة الدراسة، كما أنه في ظل الالتزام بضريبة القيمة المضافة على المشتريات، فإن العائد على الأصول يرتفع باعتباره مؤشراً يدل على تحسين الأداء المالي للشركات ورفع مستوى استثماراتها المجدية ذات العائد على الأصول المرتفع.

سؤال الدراسة الفرعي الخامس: ما أثر ضريبة القيمة المضافة على المشتريات على العائد على الأسهم للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين؟

أشارت النتائج إلى وجود أثر دال لضريبة القيمة المضافة على المشتريات على العائد على الأسهم للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، ووجود علاقة طردية إيجابية، بمعنى كلما ازداد تحصيل ضريبة القيمة المضافة زاد العائد على الأسهم للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين.

ويفسر ذلك بأن التزام الشركات بدفع ضريبة القيمة المضافة على المشتريات تساهم في زيادة نشاط الشركات والذي يدل على ارتفاع مستوى أدائها المالي من خلال توسيع أنشطتها وزيادة استثماراتها، التي تنعكس بشكل ارتفاع في معدل عوائد الأسهم باعتباره حافز للمستثمرين للاستثمار في أسهم الشركات بعد البحث عن مستوى الأداء المالي لها في أعمالها، فالشركات الفلسطينية تعمل على تتبع وتسجيل هذه الضريبة التي تدفعها على المشتريات التي سيتم إعادة بيعها من أجل الحصول على ائتمان لتلك الضريبة المدفوعة في وقت الإقرار الضريبي، بحيث تحصل السلطات الضريبية على الإيرادات الضريبية عبر سلسلة التوريد بأكملها بدلاً من البيع للسلسلة الاستهلاكية النهائية، وهذا مما ساهم في رفع مستوى أدائها المالي وزاد من اهتمام المستثمرين بالاستثمار في أسهمها والحصول على عوائد عالية مرتفعة، ويحفز جاذبيتها للاستثمار في أسهمها لتحقيق عوائد عالية.

وانتقلت تلك النتائج مع ما ورد من نتائج دراسة (Awunyo-Vitor, 2017) التي أكدت وجود علاقة ارتباط طردية بين تطبيق ضريبة القيمة المضافة على المشتريات ومعدل العائد على الأسهم للشركات عينة الدراسة، كما أنه في ظل الالتزام بضريبة القيمة المضافة على المشتريات، فإن العائد على الأسهم يرتفع باعتباره مؤشراً يدل على أدائها المالي المرتفع في عملها واستثماراتها المجدية ذات العائد على الأسهم المرتفعة.

سؤال الدراسة الفرعي السادس: ما أثر ضريبة القيمة المضافة على المشتريات على العائد على حقوق الملكية للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين؟

أشارت النتائج إلى وجود أثر دال لضريبة القيمة المضافة على المشتريات على العائد على حقوق الملكية للشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، ووجود علاقة ارتباطية طردية إيجابية، بمعنى كلما ازداد تحصيل ضريبة القيمة المضافة زاد العائد على حقوق الملكية للشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين.

ويفسر ذلك بأن ضريبة القيمة المضافة على المشتريات من خلال زيادة وتوسع أعمال الشركات والتزام تسديد ضرائبها، يساهم في تشجيع الشركات على رفع أدائها المالي، وكذلك توسيع أنشطتها، وحث المستثمرين على شراء أسهمها والتوسع في استثماراتهم من خلالها، وهذا يعمل على تقليل مخاطر الاستثمار، لأن الشركات تميل إلى تمويل مشاريعها من خلال بعض المخصصات والالتزامات بما في ذلك ضريبة القيمة المضافة، ويرجع ذلك إلى مخاوف من تعرض الشركات لمخاطر كبيرة إذ لم تستطع جني قمار الاستثمار من هذه الالتزامات، والسبب في هذه العلاقة الطردية هو حجم مشتريات الشركات الكبيرة وتنوعها واستقرارها والتي تحقق استمراريتها في العمل وبالتالي زيادة العائد على حقوق الملكية الناتج عن هذه الاستثمارات.

واتفقت تلك النتيجة مع ما ورد من نتائج دراسة (الجعلي ومحمد، 2017) التي أكدت وجود علاقة ارتباطية طردية بين تطبيق ضريبة القيمة المضافة على المشتريات ومعدل العائد على حقوق الملكية للشركات عينة الدراسة، كما أنه في ظل الالتزام بتلك الضريبة، فإن العائد على حقوق الملكية يرتفع باعتباره مؤشراً يدل على ارتفاع أدائها المالي واستثماراتها المجدية ذات العائد على حقوق الملكية المرتفع.

سؤال الدراسة الفرعي السابع: ما أثر ضريبة القيمة المضافة على الأصول على العائد على الأصول للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين؟

أشارت النتائج إلى وجود أثر دال لضريبة القيمة المضافة على الأصول على العائد على الأصول للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، ووجود علاقة عكسية، بمعنى كلما ازداد تحصيل ضريبة القيمة المضافة على الأصول انخفض العائد على الأصول للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين.

ويفسر ذلك بأن ضريبة القيمة المضافة على الأصول تعتبر عالية، وبدورها تؤثر على كفاءة الاستثمار في أصول الشركات التي تحقق أرباحها وتزداد عوائدها، حيث تتخفف العوائد في ظل الحركة الاستثمارية التي تتأثر بارتفاع الضريبة على القيمة المضافة والتي تحصل على أعمال الشركات، مما زاد من مخاوف المستثمرين للاستثمار في أصولها، لأن العائد على الأصول لا يأخذ تأثير الرافعة المالية بالحسبان للوصول إلى العوائد الصافية، مما يؤدي إلى تراجع الاستثمارات في أصولها.

وتختلف نتيجة ما توصلت له هذه الدراسة مع ما ورد من نتائج دراسة (برسوم، 2021) التي أظهرت وجود علاقة ذات تأثير إيجابي بين ضريبة القيمة المضافة على الأصول والإيرادات العامة، وتختلف مع نتائج دراسة (عطية وعمار، 2021) التي أظهرت وجود علاقة عكسية بين ضريبة القيمة المضافة على الأصول كمتغير مستقل وعجز الموازنة في بنجلاديش كمتغير تابع.

سؤال الدراسة الفرعي الثامن: ما أثر ضريبة القيمة المضافة على الأصول على العائد على الأسهم للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين؟

أشارت النتائج إلى عدم وجود أثر دال لضريبة القيمة المضافة على الأصول على العائد على الأسهم للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، ووجود علاقة ضعيفة غير دالة، بمعنى

كلما ازداد تحصيل ضريبة القيمة المضافة على الأصول ازداد العائد على الأسهم بصورة طفيفة للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين.

ويفسر ذلك بأن الشركات المساهمة العامة الصناعية الفلسطينية تستخدم عوائد الأسهم لتقدير معدلات النمو المستدامة ومعدلات نمو الأرباح، فالشركات التي ترتفع تحصيل ضريبة القيمة المضافة على أصولها يرتفع معدل نمو الأسهم ومعدل نمو أرباح هذه الأسهم بشكل طفيف، فعند انخفاض الربح الذي يتحقق عن كل سهم عادي خلال الفترة المالية تأثرت قرارات المستثمرين بشأن هذه النتيجة إلى تراجع أداء الشركة المالي في مجال عملها الأمر الذي يجعلهم حذرين من الاستثمارات التوسعية القادمة، وتتعكس الزيادة في ضريبة القيمة المضافة على الأصول في نتائج عوائد الأسهم مما يدفع المستثمرين إلى دراسة قرارات استثماراتهم الخاصة.

واتفقت هذه النتائج مع ما ورد من نتائج دراسة (عطية وعمار، 2021) التي أكدت وجود علاقة ارتباط ضعيفة بين تطبيق ضريبة القيمة المضافة على الأصول ومعدل العائد على الأسهم للشركات عينة الدراسة، كما أنه في ظل الالتزام بضريبة القيمة المضافة على الأصول، فإن العائد على الاسهم يرتفع بشكل طفيف باعتباره مؤشراً يدل على أداء الشركات المالي في عملها واستثماراتها المجدية ذات العائد على الأسهم المجدي.

سؤال الدراسة الفرعي التاسع: ما أثر ضريبة القيمة المضافة على الأصول على العائد على حقوق الملكية للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين؟

أشارت النتائج إلى عدم وجود أثر دال لضريبة القيمة المضافة على الأصول على العائد على حقوق الملكية للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، ووجود علاقة ارتباط ضعيفة دالة بمعنى كلما ازداد تحصيل ضريبة القيمة المضافة على الأصول ازداد العائد على حقوق الملكية بصورة طفيفة للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين.

ويفسر ذلك بأن ارتفاع التزام تحصيل ضريبة القيمة المضافة على الأصول، أدى إلى زيادة العائد على حقوق الملكية، فعندما تحقق الشركات عوائد عالية على استثمارات المساهمين، مما يزيد من الربحية والكفاءة التشغيلية والديون، حيث تزيد الرافعة المالية من العائد على حقوق المساهمين دون زيادة صافي الدخل، بسبب زيادة المبيعات وزيادة الإنتاجية بدلاً من زيادة الديون، فإن التزام ضريبة القيمة المضافة التي تمثل ضرائب عالية تزيد بشكل طفيف من العوائد على حقوق الملكية، مما يدفع المستثمرين إلى اتخاذ قرارات استثمارية بناء على تقييمهم لقيمة ربحية هذه الاستثمارات ودراسة المخاطر المحتملة المرتبطة بها.

واتفقت هذه النتائج مع ما ورد من نتائج دراسة (برسوم، 2021) التي أكدت وجود علاقة ارتباط ضعيفة بين تطبيق ضريبة القيمة المضافة على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية للشركات عينة الدراسة، كما أنه في ظل الالتزام بضريبة القيمة المضافة على الأصول، فإن العائد على حقوق الملكية يرتفع بشكل طفيف باعتباره مؤشراً يدل على تحين أدائها المالي واستثماراتها المجدية ذات العائد على حقوق الملكية المجدي.

ملخص النتائج

بعد تناول نتائج الدراسة فقد توصلت للنتائج التالية:

1. وجود أثر دال إحصائياً لضريبة القيمة المضافة على الأداء المالي للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين وعلاقة طردية موجبة دالة إحصائياً، فعند الالتزام بضريبة القيمة المضافة تعطي مؤشرات على تحسين الأداء المالي لتلك الشركات.
2. وجود أثر دال إحصائياً لضريبة القيمة المضافة على المبيعات على العائد على الأصول للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين وعلاقة طردية موجبة دالة إحصائياً، فعند الالتزام بضريبة القيمة المضافة على المبيعات تعطي مؤشرات على زيادة العائد على الأصول وبالتالي تحسين الأداء المالي للشركات.

3. عدم وجود أثر دال إحصائياً لأثر ضريبة القيمة المضافة على المبيعات على العائد على الأسهم للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين علاقة عكسية ضعيفة غير دالة إحصائياً، فعند الالتزام بضريبة القيمة المضافة على المبيعات تعطي مؤشرات على زيادة العائد على الأسهم وبالتالي تحسين الأداء المالي لها.

4. وجود أثر دال إحصائياً لأثر ضريبة القيمة المضافة على المبيعات على العائد على حقوق الملكية للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين علاقة طردية دالة إحصائياً، فعند الالتزام بضريبة القيمة المضافة على المبيعات تعطي مؤشرات على زيادة العائد على حقوق الملكية وبالتالي تحسين أدائها المالي.

5. وجود أثر دال إحصائياً لأثر ضريبة القيمة المضافة على المشتريات على العائد على الأصول للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، وعلاقة طردية دالة إحصائياً، فعند الالتزام بضريبة القيمة المضافة على المشتريات تعطي مؤشرات على زيادة العائد على الأصول وبالتالي تحسين الأداء المالي لتلك الشركات.

6. وجود أثر دال إحصائياً لأثر ضريبة القيمة المضافة على المشتريات على العائد على الأسهم للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، وعلاقة طردية دالة إحصائياً، فعند الالتزام بضريبة القيمة المضافة على المشتريات تعطي مؤشرات على زيادة العائد على الأسهم وبالتالي تحسين أدائها المالي.

7. وجود أثر دال إحصائياً لأثر ضريبة القيمة المضافة على المشتريات على العائد على حقوق الملكية للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، وعلاقة طردية دالة إحصائياً، فعند الالتزام بضريبة القيمة المضافة على المشتريات تعطي مؤشرات على زيادة العائد على حقوق الملكية وبالتالي تحسين أدائها المالي.

8. وجود أثر دال إحصائياً لأثر ضريبة القيمة المضافة على الأصول على العائد على الأصول للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، وعلاقة عكسية دالة إحصائياً، فعند الالتزام بضريبة القيمة المضافة على الأصول تعطي مؤشرات على زيادة العائد على الأصول وبالتالي تحسين أدائها المالي.

9. أشارت النتائج إلى عدم وجود أثر دال إحصائياً لأثر ضريبة القيمة المضافة على الأصول على العائد على الأسهم للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، وجود علاقة ضعيفة غير دالة إحصائياً، فعند الالتزام بضريبة القيمة المضافة على الأصول تعطي مؤشرات على زيادة العائد على الأسهم وبالتالي تحسين أداء الشركات المالي.

10. عدم وجود أثر دال إحصائياً لأثر ضريبة القيمة المضافة على الأصول على العائد على حقوق الملكية للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، وجود علاقة ضعيفة دالة إحصائياً، فعند الالتزام بضريبة القيمة المضافة على الأصول تعطي مؤشرات على زيادة العائد على حقوق الملكية وبالتالي تحسين أدائها المالي.

التوصيات

وفق ما توصلت إليه الدراسة من النتائج، وما تم تفسيره، فقد توصلت إلى العديد من التوصيات وهي:

1. بذل الجهود لتطوير ضريبة القيمة المضافة الفلسطيني على أساس علمي، لتعزيز قدرتها على زيادة حصيلتها الضريبية على المبيعات والمشتريات والأصول ولضمان تحسين أداء الشركات المالي.

2. إجراء دراسات تجريبية لفحص تأثير معدلات ضريبة القيمة المضافة الفردية والمختلفة على المبيعات وتأثير الإيرادات الضريبية على العائد على الأصول الذي لتشجيع المستثمرين الفلسطينيين على اتخاذ قرارات استثمارية عقلانية في أصول الشركات والمساهمة في استثمارهم المستدام.

3. العمل على زيادة الجهود المبذولة لزيادة الوعي الضريبي للمستثمرين الفلسطينيين حول واجباتهم الضريبية الخاصة بالالتزام بضريبة القيمة المضافة على المبيعات بمختلف وسائل الاعلام، مما يؤثر على اتجاهاتهم نحو الاستثمار في أسهم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين مما يرفع من مستوى أدائها المالي بشكل إيجابي.

4. تفعيل نظام الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة العامة الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين والتي تتعلق بضريبة القيمة المضافة على المبيعات حتى يتم تحسين الأداء الاستثماري للمستثمرين ويحثهم على توسيع استثماراتهم، مما يزيد من فرص استمراريتها في عملها لأنها ترفع العائد على حقوق الملكية.

5. ضرورة مراعاة تعديل القوانين الضريبية الأخرى في فلسطين بما يتوافق مع قواعد تطبيق ضريبة القيمة المضافة على المشتريات، وخاصة القانون الجمركي الذي يجب أن يتم تخفيض قيمته بما يتوافق مع متطلبات تطبيق ضريبة القيمة المضافة على المشتريات والتي تشجع المستثمرين الفلسطينيين للاستثمار والحصول على عائد عال على أصولها الاستثمارية.

6. منح الإدارة الضريبية لضريبة القيمة المضافة في فلسطين حق الاطلاع على الأوراق والوثائق الخاصة بمشتريات المكلفين، والتي تؤثر إيجابياً بتوجهات المستثمرين للاستثمار بأسهمها والتي تفيد في الكشف عن حقيقة المركز المالي للشركات مما يزيد من فرص تعزيز أدائها المالي.

7. ضرورة أن يعطي الفاحص الضريبي عناية أكبر أثناء قيامه بعمليات الفحص الضريبي لضريبة القيمة المضافة على المشتريات للعناصر التي لها تأثير بالغ على نتيجة أرباح المستثمرين ومركز الشركات المساهمة العامة الصناعية الفلسطينية المالي، مما يزيد من توسيع الاستثمارات ويساهم في تحسين أدائها المالي.

8. توفير كوادر فنية متدربة في دوائر ضريبة القيمة المضافة للرقابة على تحصيل ضريبة القيمة المضافة الخاصة بالأصول ومتابعة العمليات الاستثمارية في مستويات الأصول والتي تعكس ربحية الشركات المساهمة العامة الصناعية ورفع مستوى أدائها المالي.
9. ضرورة نشر الثقافة الضريبية وحسن التعامل بين الشركات المساهمة العامة الصناعية الفلسطينية والمستثمرين من جهة ودوائر ضريبة القيمة المضافة من جهة أخرى والتي تؤكد على تحسين أدائها المالي، والتي تدعم الالتزام بتحصيل ضريبة القيمة المضافة على الأصول والتي تساهم في رفع مستوى العائد على الأسهم ويزيد التوجه الاستثماري في تلك الشركات.
10. العمل على تبسيط الإجراءات الضريبية في دوائر ضريبة القيمة المضافة في فلسطين وفي الشركات المساهمة العامة الصناعية الفلسطينية تساهم في زيادة حصيلة هذه الضريبة على الأصول مما يحقق زيادة الاستثمار وتحقيق العوائد على حقوق الملكية التي تؤكد على الأداء المالي المرتفع.

محددات وقيود الدراسة

يوجد عدة حدود وقيود تقف أمام تعميم نتائج هذه الدراسة ومنها:

1. عدم الوصول إلى كافة الشركات المساهمة العامة الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين في قطاع غزة، صعوبة الوصول إلى بعض المناطق المتفرقة مما أدى إلى عدم حصر كامل لمجتمع الدراسة وبالتالي، فإن هذه الدراسة تحتوي على بعض المحددات التي يجب أن تؤخذ في الحسبان؛ لذلك، يجب توخي الحذر في تفسير وتعميم نتائج هذه الدراسة في سياقات أخرى.
2. تناولت الدراسة مجتمع الشركات المساهمة العامة الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، وبالتالي لم يتم حصر كافة الشركات العاملة في فلسطين وإنما اكتفت بهذه الفئة من الشركات المساهمة العامة الصناعية الفلسطينية، وهذه الاختلافات المحتملة قد تقيد تعميم النتائج خارج سياق الشركات المبحوثة.

توصيات للأبحاث المستقبلية

استنادًا إلى القيود والمحددات المذكورة أعلاه لهذه الدراسة والتي تعتبر محددات وقيود طبيعية في إجراء الدراسات كافة، فإن هذا القسم يقدم التوصيات والمقترحات الخاصة بالبحوث المستقبلية. **ولذلك فالتوصية الأولى هي** حول متغيرات الدراسة والتي تناولت أثر ضريبة القيمة المضافة على الأداء المالي في الشركات المساهمة العامة الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، في حين تم اعتماد هذه الضريبة ومكوناتها المتغير المستقل بكافة مجالاتها، فأن عددًا من العوامل الأخرى لم يتم تضمينها في إطار البحث لهذه الدراسة، على سبيل المثال، حجم الشركة، مستقبل الشركة، والتي توصي الباحثة أن يتم تبنيها في الأبحاث المستقبلية.

والتوصية الثانية أن تشمل الدراسة مجتمعات أخرى مثل شركات الخدمات أو البنوك، والشركات ضمن الفئات الأخرى.

الخاتمة

تساهم نتائج هذه الدراسة في التعرف إلى أثر ضريبة القيمة المضافة على الأداء المالي للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، وذلك في محاولة لمساعدة هذه الشركات لتطوير أنظمتها ورفع مستوى أداء موظفيها ووجود برامج مطبقة تساهم في رفع مستويات الرقابة وتحسين الأداء المالي في الشركات، وتفتح هذه الدراسة طريقاً من الأمل لتوسيع نطاق البحوث المالية في فلسطين وتبحث لمساعدة الشركات والبنوك والشركات الاستثمارية المختلفة، رغم ما تواجهه من صعوبات.

المراجع العلمية

أولاً: المراجع العربية

أبو الفضل، عبد العال، (2016)، إطار مقترح لخصائص الشك المهني وأثره على سلامة حكم مراقبي الحسابات على تقييم الإدارة لأداء عمل الشركات: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة شقراء، دمشق، سوريا.

آل زلفة، عبد الاله، (2020)، أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على الأداء المالي للشركات المساهمة السعودية: دراسة تطبيقية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد (4)، العدد (12)، الرياض، السعودية، ص55، ص88-95.

أمجوج، هشام، (2016)، مدى التزام مدققي الحسابات بالمعايير الدولية للتدقيق الخاصة بأدلة الإثبات دراسة عينة من: محافظي الحسابات لولايي أم البواقي وقسنطينة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي-، الجزائر.

الأمين، ماهر، (2016)، مدى استخدام مدقق الحسابات الخارجي لمعيار التدقيق الدولي (570) دراسة ميدانية في البيئة السورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (38)، العدد (4)، دمشق، سوريا، ص1-9.

بطران، العباس، (2018)، أثر تطبيق محاسبة الضريبة على القيمة المضافة على حصيله الإيرادات الضريبية: دراسة تطبيقية لحالة ديوان الضرائب (2010-2015)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين، الخرطوم، السودان.

بطه، إيمان، (2018)، مدى تطبيق معايير الحوكمة في دوائر ضريبة القيمة المضافة في فلسطين وأثر ذلك على كفاءة التحصيل الضريبي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

ثابت، محمد أمين، (2017)، أثر التخطيط الضريبي على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

الجعلي، عبد الوهاب، ومحمد، عبد الرحمن، (2017)، التداعيات الاقتصادية لتطبيق الضريبة على القيمة المضافة في السودان: دراسة تحليلية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد (6)، العدد (1)، الرياض، السعودية، ص350، ص362.

جويده، محمد، (2022)، دور المحتوى الإعلامي للقوائم المالية للحد من مشكلات الخصم الضريبي بضريبة القيمة المضافة، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد (23)، العدد (1)، بور سعيد، مصر، ص1-5.

حامد، سلامة، (2017)، أثر استخدام تكاليف الجودة على كفاءة الأداء المالي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، السودان.

حسنين، صلاح، (2021)، تحديد وعاء ضريبة القيمة المضافة والمشكلات المرتبطة به، مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، المجلد (36)، العدد (2)، القاهرة، مصر، ص124-128.

حمادة، محمد، (2020)، الضريبة المؤجلة وأثرها على الأداء المالي في ضوء السياسات الضريبية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

حمر العين، محمد، (2019)، أثر الضريبة على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة لبعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية سطيف، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر.

الخطيب، محمد محمود، (2010)، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

خليفة، عمر، وشلي، نور الدين، (2022)، أثر العبء الضريبي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية- دراسة حالة مؤسسة نפטال فرع الغاز المميع-تيارت 2019-2021، مجلة جامعة ابن خلدون-تيارت، العدد (123)، الجزائر.

الرواد، أنس، (6201)، أثر قياس تكاليف الجودة والإفصاح عنها على القوائم المالية: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

زبدة، خالد، (2021)، التنبؤ بالفشل المالي باستخدام المؤشرات المالية "دراسة تطبيقية على شركات قطاع الخدمات المدرجة في بورصة فلسطين، مجلة الجامعة العربية الأمريكية للبحوث، المجلد (7)، العدد (1)، جنين، فلسطين.

السعيد، وفاء، والرفاعي، نجوى، (2022)، "أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على أداء الشركات في المملكة العربية السعودية: دراسة تطبيقية، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد (47)، عمان، الأردن.

السيد، أميرة، والسليمان، سجي، (2018)، ضريبة القيمة المضافة وآثارها المختلفة: دراسة استطلاعية في بيئة الأعمال السعودية، بحث منشور في كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية.

الشافعي، زيد، (2017)، ضريبة القيمة المضافة مفهومها وتنظيمها الفني: لبنان حالة دراسية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (105)، العدد (24)، بغداد، العراق، ص 63-65.

شريقي، عمر، (2016)، التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة بين مسؤولية المدقق والإدارة في ضوء معيار التدقيق الدولي رقم (570) المنشأة المستمرة، والتشريع الجزائري، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة سطيف، المجلد (1)، العدد (19)، الجزائر، ص 1-5.

الشيخ علي، أيمن، (2016)، تأخر ظهور قانون ضريبة القيمة المضافة الفلسطيني وأثره على الإيرادات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

الشيخ، فهمي، (2008)، التحليل المالي، المكتبة الوطنية للنشر والتوزيع، رام الله، فلسطين.

علي، أيمن، (2016)، تأخر ظهور قانون ضريبة القيمة المضافة الفلسطيني وأثره على الإيرادات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

غنيم، أماني، (2018)، العدالة الضريبية في ضريبة القيمة المضافة من وجهة نظر مدققي الحسابات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

الفار، سماح، (2018)، العوامل المؤثرة على الأداء المالي للشركات غير المالية المدرجة في بورصة فلسطين باستخدام نموذج q s'Tob، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

كانش، عبد الصمد (2014)، "تحليل وتقوىم الأداء المالي لشركات التأمين"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

لحصين، أسماء، (2020)، دور التحليل المالي في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة مؤسسة سوناطراك خلال الفترة 2015-2018، رسالة ماجستير غير منشورة، المركز الجامعي

عبد الحفيظ بو الصوف ميله، الجزائر.

محمد، موفق، وميرزا، سمير، (2020)، تقويم اجراءات مراقب الحسابات للتحقق من ملائمة الفروض المحاسبية على وفق معايير التدقيق الدولية: دراسة تحليلية لأحد المصارف الخاصة المتعثرة، مجلة كلية الكوت الجامعة للعلوم الانسانية، المجلد (1)، العدد(1)، بغداد، العراق، ص12-28.

مركز ماس للدراسات، (2016)، **تطور ضريبة القيمة المضافة في فلسطين**، مركز ماس للدراسات والأبحاث، رام الله، فلسطين.

منازع، حسين، (2018)، العمومية في الضريبة على القيمة المضافة وأثرها الاقتصادي والاجتماعي، مجلة الدراسات العربية، جامعة المنيا، المجلد (5)، العدد (2)، القاهرة، مصر، ص78-79.

النجار، إبراهيم، (2017)، **جدوي ترشيد الأسعار في الضريبة عمي القيمة المضافة** "دراسة مقارنة"، بحث غير منشور، جامعة المنوفية القاهرة، مصر.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Ironkwe, U., & Peter, G. T. (2015). Value added tax and the financial performance of quoted Agribusinesses in Nigeria. **International Journal of Business and Economic Development (IJBED)**, 3(1): 78–87.

Ogundajo, Grace and Onakoya, Adegbenmi (2016), "Tax Planning and Financial Performance of Nigerian Manufacturing Companies", International Journal of Advanced Academic Research, Social & Management Sciences, ISSN: 2488-9849 Vol. 2, Issue 7, pp 64-80.

Olamide, F. T., Azeez, O. T., & Adewale, O. A. (2019). **The corporate tax planning and financial performance of systemically important banks in Nigeria**. Ekonomski horizonti, 21(1), 15-28.

Olatunji Ajegbomogun, F., & Olubukola Diyaolu, B. (2018). **Availability of Library Facilities, Knowledge Sharing as Determinants of Job**

Performance of Library Staff in Southwest Nigeria. Library Philosophy and Practice (e-Journal), Article No. 1784.

Subiyanto, B., Pradani, T., Digdowiseiso, K., & Virgita, N. (2022). **The Effects of Inflation, Exchange Rate, and Import on Value Added Tax and Sales Tax of Luxury Goods.** Budapest International Research and Critics Institute (BIRCI-Journal): Humanities and Social Sciences, 5(1), 338-345.

الملاحق

ملحق (أ)

بيانات الشركات

صافي ضريبة القيمة المضافة	ضريبة الزيادة في الاصول	ضريبة المشتريات	ضريبة المبيعات	السنة	الشركة
131160.16	10528.96	287442.24	429131.36	2010	العربية لصناعة الدهانات
144598.56	11260.64	357626.88	513486.08	2011	العربية لصناعة الدهانات
120220.32	3530.56	384827.04	508577.92	2012	العربية لصناعة الدهانات
192083.36	0	391774.88	583858.24	2013	العربية لصناعة الدهانات
220496.48	0	419532.48	640028.96	2014	العربية لصناعة الدهانات
252903.36	8352.16	481949.44	743204.96	2015	العربية لصناعة الدهانات
278123.36	0	581026.88	859150.24	2016	العربية لصناعة الدهانات
301648.48	6387.52	586311.84	894347.84	2017	العربية لصناعة الدهانات
229807.36	0	583212.32	813019.68	2018	العربية لصناعة الدهانات
272701.28	0	584396.8	857098.08	2019	العربية لصناعة الدهانات
258394.08	0	525095.36	783489.44	2020	العربية لصناعة الدهانات
1433456	0	756695.04	2190151.04	2010	القدس للمستحضرات الطبية
1413727.84	0	840298.88	2254026.72	2011	القدس للمستحضرات الطبية
1686101.28	0	1205474.56	2891575.84	2012	القدس للمستحضرات الطبية
2328128.96	0	1194754.56	3522883.52	2013	القدس للمستحضرات الطبية
2963410.88	0	833415.68	3796826.56	2014	القدس للمستحضرات الطبية
3291243.36	0	842814.4	4134057.76	2015	القدس للمستحضرات الطبية
3174460.16	0	922425.28	4096885.44	2016	القدس للمستحضرات الطبية
3728241.28	0	1038412.64	4766653.92	2017	القدس للمستحضرات الطبية
3890576.8	0	1038118.08	4928694.88	2018	القدس للمستحضرات الطبية
4414430.24	0	1040260.8	5454691.04	2019	القدس للمستحضرات الطبية
4640849.28	0	1182876	5823725.28	2020	القدس للمستحضرات الطبية
1537077.44	0	138878.56	1675956	2010	الوطنية لصناعة الالمنيوم والبروفيلات نابكو

الشركة	السنة	ضريبة المبيعات	ضريبة المشتريات	ضريبة الزيادة في الاصول	صافي ضريبة القيمة المضافة
الوطنية لصناعة الالمنيوم والبروفيلات نابكو	2011	2355625.76	99236.48	0	2256389.28
الوطنية لصناعة الالمنيوم والبروفيلات نابكو	2012	2276783.36	144114.08	0	2132669.28
الوطنية لصناعة الالمنيوم والبروفيلات نابكو	2013	2413107.36	235129.92	0	2177977.44
الوطنية لصناعة الالمنيوم والبروفيلات نابكو	2014	2455698.08	163520.64	0	2292177.44
الوطنية لصناعة الالمنيوم والبروفيلات نابكو	2015	2354611.68	309690.56	0	2044921.12
الوطنية لصناعة الالمنيوم والبروفيلات نابكو	2016	2367597.76	202003.84	0	2165593.92
الوطنية لصناعة الالمنيوم والبروفيلات نابكو	2017	2671640.64	282184.48	0	2389456.16
الوطنية لصناعة الالمنيوم والبروفيلات نابكو	2018	2919902.08	167095.04	0	2752807.04
الوطنية لصناعة الالمنيوم والبروفيلات نابكو	2019	2757654.88	422415.68	0	2335239.2
الوطنية لصناعة الالمنيوم والبروفيلات نابكو	2020	2390217.92	331824.16	0	2058393.76
الوطنية لصناعة الكرتون	2010	682172	4547.2	0	677624.8
الوطنية لصناعة الكرتون	2011	624562.56	7986.08	0	616576.48
الوطنية لصناعة الكرتون	2012	740167.2	8516.32	0	731650.88
الوطنية لصناعة الكرتون	2013	921832.96	10383.2	0	911449.76
الوطنية لصناعة الكرتون	2014	1040828.16	42436	0	998392.16
الوطنية لصناعة الكرتون	2015	1087419.84	21494.72	0	1065925.12
الوطنية لصناعة الكرتون	2016	1019172	80928.64	0	938243.36
الوطنية لصناعة الكرتون	2017	878206.88	23838.24	0	854368.64
الوطنية لصناعة الكرتون	2018	658826.72	111149.92	0	547676.8
الوطنية لصناعة الكرتون	2019	600429.6	111100.64	0	489328.96
الوطنية لصناعة الكرتون	2020	780189.44	125041.6	0	655147.84

الشركة	السنة	ضريبة المبيعات	ضريبة المشتريات	ضريبة الزيادة في الاصول	صافي ضريبة القيمة المضافة
بيت جالا لصناعة الادوية	2010	3935561.6	1151276	0	2784285.6
بيت جالا لصناعة الادوية	2011	4065665.12	1054887.52	0	3010777.6
بيت جالا لصناعة الادوية	2012	906632.16	255979.84	0	650652.32
بيت جالا لصناعة الادوية	2013	1008366.88	259787.04	0	748579.84
بيت جالا لصناعة الادوية	2014	1030987.52	244251.68	0	786735.84
بيت جالا لصناعة الادوية	2015	1242345.12	226621.28	0	1015723.84
بيت جالا لصناعة الادوية	2016	1251154.4	265760.32	0	985394.08
بيت جالا لصناعة الادوية	2017	1331834.08	295280.96	0	1036553.12
بيت جالا لصناعة الادوية	2018	1125910.24	321703.04	0	804207.2
بيت جالا لصناعة الادوية	2019	1410285.76	283384.96	0	1126900.8
بيت جالا لصناعة الادوية	2020	1390338.24	293303.84	0	1097034.4
ببر زيت للادوية	2010	2490368.32	401390.4	0	2088977.92
ببر زيت للادوية	2011	2424824.32	469618.24	0	1955206.08
ببر زيت للادوية	2012	2598201.92	429869.6	0	2168332.32
ببر زيت للادوية	2013	4019786.08	620689.92	0	3399096.16
ببر زيت للادوية	2014	3990114.56	983722.4	0	3006392.16
ببر زيت للادوية	2015	4236079.2	1015055.04	0	3221024.16
ببر زيت للادوية	2016	5182752.16	868570.4	0	4314181.76
ببر زيت للادوية	2017	5277122.08	933148.48	0	4343973.6
ببر زيت للادوية	2018	5687223.2	976583.2	0	4710640
ببر زيت للادوية	2019	5532061.28	896131.04	0	4635930.24
ببر زيت للادوية	2020	5736765.6	957575.2	0	4779190.4
دار الشفاء لصناعة الادوية	2010	0	0	0	0
دار الشفاء لصناعة الادوية	2011	0	0	0	0
دار الشفاء لصناعة الادوية	2012	2505171.68	0	0	2505171.68
دار الشفاء لصناعة الادوية	2013	2651160.16	0	0	2651160.16
دار الشفاء لصناعة الادوية	2014	276105.12	0	0	276105.12
دار الشفاء لصناعة الادوية	2015	289243.52	0	0	289243.52
دار الشفاء لصناعة الادوية	2016	3204840.16	0	0	3204840.16
دار الشفاء لصناعة الادوية	2017	3106056.48	0	0	3106056.48
دار الشفاء لصناعة الادوية	2018	466202.72	0	0	466202.72

الشركة	السنة	ضريبة المبيعات	ضريبة المشتريات	ضريبة الزيادة في الاصول	صافي ضريبة القيمة المضافة
دار الشفاء لصناعة الادوية	2019	456063.36	0	0	456063.36
دار الشفاء لصناعة الادوية	2020	3781580.8	0	0	3781580.8
دواجن فلسطين	2010	2854989.12	0	0	2854989.12
دواجن فلسطين	2011	2986964.16	0	0	2986964.16
دواجن فلسطين	2012	3018050.88	0	0	3018050.88
دواجن فلسطين	2013	4187801.6	0	0	4187801.6
دواجن فلسطين	2014	4725239.84	17845.12	0	4707394.72
دواجن فلسطين	2015	4871125.12	13546.72	0	4857578.4
دواجن فلسطين	2016	5489106.4	17464.8	0	5471641.6
دواجن فلسطين	2017	5613146.08	21485.28	0	5591660.8
دواجن فلسطين	2018	4843891.04	24259.2	0	4819631.84
دواجن فلسطين	2019	5414990.4	20682.24	0	5394308.16
دواجن فلسطين	2020	5693856.32	38282.24	0	5655574.08
سجائر القدس	2010	0	0	0	0
سجائر القدس	2011	10715673.6	0	0	10715673.6
سجائر القدس	2012	12228380.8	0	0	12228380.8
سجائر القدس	2013	12730949.28	0	0	12730949.28
سجائر القدس	2014	9417349.12	0	0	9417349.12
سجائر القدس	2015	6090484.48	0	0	6090484.48
سجائر القدس	2016	5867124.8	0	0	5867124.8
سجائر القدس	2017	7001183.52	0	0	7001183.52
سجائر القدس	2018	7047194.56	0	0	7047194.56
سجائر القدس	2019	8569845.44	0	0	8569845.44
سجائر القدس	2020	9108615.2	0	0	9108615.2
فلسطين لصناعات اللدائن	2010	0	0	0	0
فلسطين لصناعات اللدائن	2011	0	0	0	0
فلسطين لصناعات اللدائن	2012	183364.48	11988	0	171376.48
فلسطين لصناعات اللدائن	2013	174225.44	31026.4	0	143199.04
فلسطين لصناعات اللدائن	2014	144128.64	5768.48	0	138360.16
فلسطين لصناعات اللدائن	2015	66887.2	0	0	66887.2
فلسطين لصناعات اللدائن	2016	6162.88	0	0	6162.88

الشركة	السنة	ضريبة المبيعات	ضريبة المشتريات	ضريبة الزيادة في الاصول	صافي ضريبة القيمة المضافة
فلسطين لصناعات اللدائن	2017	1708.8	0	0	1708.8
فلسطين لصناعات اللدائن	2018	323.52	0	0	323.52
فلسطين لصناعات اللدائن	2019	65.44	0	0	65.44
فلسطين لصناعات اللدائن	2020	0	0	0	0
مصانع الزيوت النباتية	2010	540300.64	0	0	540300.64
مصانع الزيوت النباتية	2011	560281.76	0	0	560281.76
مصانع الزيوت النباتية	2012	597607.2	0	0	597607.2
مصانع الزيوت النباتية	2013	657207.2	16762.72	0	640444.48
مصانع الزيوت النباتية	2014	836683.2	15545.92	0	821137.28
مصانع الزيوت النباتية	2015	821793.76	12533.44	0	809260.32
مصانع الزيوت النباتية	2016	839908.96	10491.2	0	829417.76
مصانع الزيوت النباتية	2017	919763.2	24286.72	0	895476.48
مصانع الزيوت النباتية	2018	1074121.28	26994.88	0	1047126.4
مصانع الزيوت النباتية	2019	1079166.08	23694.72	0	1055471.36
مصانع الزيوت النباتية	2020	1126644.64	21619.2	0	1105025.44
مصنع الشرق للالكترود	2010	239790.24	0	0	239790.24
مصنع الشرق للالكترود	2011	268049.44	191222.88	0	76826.56
مصنع الشرق للالكترود	2012	257785.76	151173.92	0	106611.84
مصنع الشرق للالكترود	2013	225874.08	164583.2	0	61290.88
مصنع الشرق للالكترود	2014	186965.12	84811.52	0	102153.6
مصنع الشرق للالكترود	2015	144812.64	85663.36	0	59149.28
مصنع الشرق للالكترود	2016	204049.92	140606.72	0	63443.2
مصنع الشرق للالكترود	2017	153239.84	114247.68	0	38992.16
مصنع الشرق للالكترود	2018	194573.44	112117.12	0	82456.32
مصنع الشرق للالكترود	2019	135591.36	101838.72	0	33752.64
مصنع الشرق للالكترود	2020	121800.48	81034.24	0	40766.24
مطاحن القمح الذهبي	2010	1226286.72	242988.48	0	983298.24
مطاحن القمح الذهبي	2011	1532520.8	518729.28	0	1013791.52
مطاحن القمح الذهبي	2012	1277891.36	0	0	1277891.36
مطاحن القمح الذهبي	2013	1347204.16	252517.44	0	1094686.72
مطاحن القمح الذهبي	2014	1609561.6	0	0	1609561.6

الشركة	السنة	ضريبة المبيعات	ضريبة المشتريات	ضريبة الزيادة في الاصول	صافي ضريبة القيمة المضافة
مطاحن القمح الذهبي	2015	1000127.68	845587.04	0	154540.64
مطاحن القمح الذهبي	2016	1793195.68	195105.44	0	1598090.24
مطاحن القمح الذهبي	2017	1719808.32	319560.48	0	1400247.84
مطاحن القمح الذهبي	2018	1425706.08	0	0	1425706.08
مطاحن القمح الذهبي	2019	1340131.84	24527.52	0	1315604.32
مطاحن القمح الذهبي	2020	989237.44	0	0	989237.44

ملحق (ب)

الجداول

جدول (11)

نتائج تحليل الانحدار (Regression) لاختبار أثر ضريبة القيمة المضافة على الأصول على العائد على الأصول للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين

المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	قيمة B	معامل التحديد (R2)	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
الانحدار	0.0418	1	0.0418	3748.16				
الخطأ	0.0132	141	9.384	4.45543	-0.0075	0.300	0.595	0.003*
المجموع	0.0540	142						

* (دال إحصائيا عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$)

جدول (12)

نتائج تحليل الانحدار (Regression) لاختبار أثر ضريبة القيمة المضافة على الأصول على العائد على الأسهم للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين

المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	قيمة B	معامل التحديد (R2)	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
الانحدار	265514	1	265514	1494.08				
الخطأ	0.00136	141	966264	0.27478	816.48	0.001	0.044	0.120
المجموع	0.00137	142						

* (دال إحصائيا عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$)

جدول (13)

نتائج تحليل الانحدار (Regression) لاختبار أثر ضريبة القيمة المضافة على حقوق الملكية على العائد على الأسهم للشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين

المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	قيمة B	معامل التحديد (R2)	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
الانحدار	0.0004	1	0.0369	3498.123				
الخطأ	0.0133	141	94198	3.91659	-0.0094	0.027	0.164	0.004*
المجموع	0.0137	142						

* (دال إحصائيا عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$)



**An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies**

**THE IMPACT OF VAT ON FINANCIAL
PERFORMANCE OF INDUSTRIAL
SHAREHOLDING LISTED ON
PALESTINE EXCHANGE**

**By
Abrar Khaled Mustafa Ajuly**

**Supervisors
Prof. Abd Alnaser Noor
Dr. Ghassan Daas**

**This Thesis is submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree
of Master of Taxation Disputes, Faculty of Graduate Studies, An-Najah National
University, Nablus, Palestine.**

2022

THE IMPACT OF VAT ON FINANCIAL PERFORMANCE OF INDUSTRIAL SHAREHOLDING LISTED ON PALESTINE EXCHANGE

By
Abrar Khaled Mustafa Ajuly
Supervisors
Prof. Abd Alnaser Noor
Dr.Ghassan Daas

Abstract

This study aimed to find out the impact of Value-Added Tax (VAT) on the financial performance of the Palestinian industrial public shareholding companies listed on Palestine Exchange. The study population comprised of 49 companies listed on the Exchange, A sample of 13 companies (2010-2020) was selected for data collection. The statistical program (Eviews) was used to analyze the answers and test the hypotheses proposed in the study.

After data analysis, it was found that VAT had a significant impact on the financial performance of the Palestinian industrial public shareholding companies listed on Palestine Exchange. The relationship was found to be positive and direct. That is, the greater the impact of the VAT, the higher its financial performance was. In addition, VAT had an effect on sales on return on shares for those companies. However, the inverse relationship was weak, meaning that the greater the effect of VAT, the lower the return on shares was for the companies under investigation.

Based on the study findings, the researcher recommends conducting empirical research to test the effect of the single rate and different rates of VAT on sales and the effect of tax proceeds on the return on assets. This would encourage Palestinian investors to make rational investment decisions in the assets of companies, thus contributing to improvement of their financial performance, and increase of tax awareness among Palestinian investors whose tax dues increase the proceeds of VAT on sales by audio, visual and printed means. This would also affect their investments in the shares of companies listed on the Exchange as it increases the return on shares, which in its turn would affect the continuity of work in it through improvement of their financial performance.

Keywords: VAT, financial performance, ROA, ROE, Return on Shares, industrial shareholding.